النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 593 ■ من 20 الى 26 فبراير 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

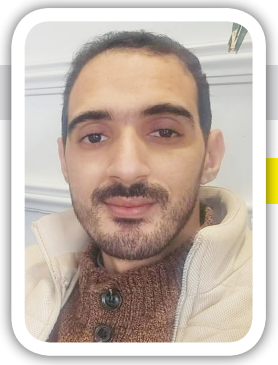

سعد مرتاح:

ضيف العدد

الشبيبة المغربية أصبحت اليوم مؤمنة أن الشارع وساحات النضال هي وحدها الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح الشعب

15

الأسباب الحقيقية لانخفاض القدرة الشرائية

11

الجفاف يعري فشل السياسات المتوحشة في القطاع الفلاحي

06

حركة 20 فبراير، ذكرى ودروس

كلمة العدد:

من أجل رد الاعتبار للاشتراكية كبديل عن أزمة الرأسمالية

لا شك أن من يطرح اليوم معركة مواجهة الرأسمالية، يتوجه أولا إلى مواجهة الأفكار السائدة التي تزعم أن الرأسمالية هي القدر المحتوم. ثم ثانيا أن هذه المواجهة تتوفر على بديل لهذا «النظام العالمي» المفروض قسرا على شعوب العالم. وأمام مجموع المشاريع المطروحة، لا يصمد أمام هذا التحدي البديل عن الرأسمالية سوى مشروع البديل الاشتراكي الذي يستوعب مجموع التناقضات الرأسمالية، يفككها ويطرح البدائل في مختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وقبلها السياسية.

صحيح أن الرأسمالية تتخبط في أزماتها البنيوية التي تتعمق في مختلف الواجهات بما في ذلك منظومة القيم وتسليع كل شيء بما في ذلك الإنسان، خاصة مع التطورات والثورات الرقمية المتسارعة. غير أن أغلب القوى اليسارية والمناهضة للإمبريالية، تسلم ب «لا بديل» والأدهى من ذلك أنها عندما ترفع شعارات اشتراكية لا تربط ذلك بالنضال ضد الرأسمالية وتكتفي باختزال الأمر في: العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواساة والسلام...

كيف للشعوب أن تنعم بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والسلام تحت ظل الرأسمالية، خاصة في فترات أو مراحل تعمق أزمتها. حيث تقوم بالعكس، على الاستغلال المباشر وغير المباشر للطبقة العاملة والفلاحين والكادحين عموما وعلى تكريس الفوارق الطبقية والمجالية وعلى الاستفادة من التمايزات الجنسية والإثنية والدينية وغيرها لتكثيف استغلال الطبقة العاملة وتقسيم صفوفها وتفتيت الدول ونهب الخيرات الطبيعية وإشعال الحروب، بل إنها فاقمت الفوارق الطبقية إلى أقصى الحدود وحولت الديمقراطية إلى مجرد لعبة انتخابية تتحكم فيها الرأسمالية من خلال آلتها الدعائية وسيطرتها الاقتصادية، بل لجوئها، حين يشتد الصراع، إلى التعرية عن وجهها الفاشي البشع، إلى مختلف أشكال الحرب العنيفة أو «الناعمة» باستعمال الحصار الاقتصادي والعقوبات وادعاء حماية حقوق الإنسان في العديد من البلدان في مختلف القارات...

إن نضال الشعوب ضد السياسات النيوليبرالية وآثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لحياة الإنسان والبيئة، لا يحقق نتائجه المرجوة في مستوى طموحات الشعوب. ذلك لأن هذا النضال ومعه نضال القوى اليسارية غير موجه ضد المصدر الحقيقي لمعاناتها أي ضد النظام الرأسمالي. وهنا غياب الربط بين المعارك في بعديها التكتيكي والاستراتيجي أي القضاء على الرأسمالية وبناء البديل الاشتراكي.

فالمطلوب اليوم هو حمل «عقيدة» وإيمان قوي بإمكانية تجاوز الرأسمالية وضرورة النضال بنفس طويل من أجل هذا البديل الذي يحمل خلاص شعوب العالم، أي من أجل البديل الاشتراكي.

ولأجله يكون من اللازم العمل بالأساس على:

- استرجاع الطبقة العاملة، باعتبارها موضوعيا الطبقة النقيض للبرجوازية، دورها الحاسم في الصراع من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية. وهو ما يتطلب أن يصبح بناء أدوات الصراع الطبقي للطبقة العاملة (النقابة لقيادة معاركها الاقتصادية والمجالس العمالية كتعبير عن وحدتها والحزب وجبهة الطبقات الشعبية لقيادة معاركها السياسية والفكرية) مهمة مركزية وآنية لا تقبل التردد أو التأجيل.
- العمل المستمر لفضح ألاعيب الرأسمالية للحفاظ على هيمنتها، وتعرية ديمقراطيتها التي هي في الواقع دكتاتورية الطبقة السائدة البرجوازية ورأس رمحها الرأسمال المالي الاحتكاري الذي فهم أن ديمقراطيته المرتكزة إلى تناوب شكلي بين يمين و«يسار» اشتراكي-ديمقراطي قد شاخت، وبعوضها بشعبوية يمينية شبه فاشستية توهم الشعوب أن مصدر شقائها هو الآخر الضعيف (المهاجر، الأقليات الاجتماعية أو الدينية...) و/أو الخدمات الاجتماعية العمومية التي تعتبرها غير فعالة ومرتعا للتبذير والأحزاب والنقابات التي تعتبرها فاسدة وأن الخلاص سيأتي من قائد ملهم قوي. وقد تقبل أيضا، إذا فرض ميزان القوى ذلك، بالشعبوية اليسارية التي تريد تجاوز الأحزاب وتركز على القائد الفذ وترى الخلاص في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة دون المساس بالرأسمالية. وهي بذلك تزرع الأوهام وسط الجماهير والتي تؤدي الشعوب ثمنها غاليا.
- التصدي للقيم البرجوازية (الفردانية، الجشع، المنافسة غير الشريفة، هوس الاستهلاك...) ومن أجل تسييد قيم التضامن والتعاون والعمل الجماعي والأممي.
- تقييم موضوعي لتجارب بناء الاشتراكية يفند إدعاء المفكرين البرجوازيين أن الاشتراكية غير قابلة للحياة، وتبيان أن شروطا موضوعية وذاتية محددة هي التي أدت إلى الفشل المؤقت لبنائها.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينحني إجلالا لشهداء حركة 20فبراير المجيدة، ويحيي تضحيات الشبيبة المغربية، ويدعو للمزيد من النضال الوحدوي الميداني والمنظم

جماهير شعبنا

يستعد الشعب المغربي وقواه المناضلة لإحياء الذكرى 14 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة. ففي 20 فبراير 2011 خرجت الجماهير الشعبية في مسيرات حاشدة عبر جل المدن والقرى رافعة شعارات تندد بالاستغلال والنهب والتفقير وبالاستبداد السياسي والحكم الفردي المطلق. لقد كانت هبة شعبية نوعية فتحت الطريق لفرض ارادة شعبنا في الانعتاق والحرية. لقد تزامنت هذه الهبة مع ما شهدته المنطقة العربية والمغاربية من سيرورات ثورية عصفت برأس أعتد الأنظمة الديكتاتورية والمتسلطة على شعوب المنطقة، مما فتح الأمل في التغيير ببلادنا وجعل الأفق مفتوحا على كل الاحتمالات بنزول الجماهير الشعبية للشوارع وتكسير جدار الصمت والخوف بقيادة شباب مناضل حامل لآمال شعبه في الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بشعار مكثف: «الشعب يريد التغيير». وكرد فعل للنظام القائم فانه زاوج من جهة، بين المناورة السياسية المتمثلة في سن دستور ممنوح وتغيير حكومي، ومن جهة ثانية تسليط القمع الاسود على المناضلات والمناضلين كانت من نتائجه سقوط شهداء والعشرات من المعطوبين والمعتقلين.

تحل ذكرى 20 فبراير هذه السنة في ظل وضع كارثي غير مسبوق على جميع المستويات، يتسم باستمرار الهجوم المخزني على كل مكتسبات الجماهير الشعبية، وتنامي الفوارق الطبقية بفعل السياسة الليبرالية المتوحشة وإمعان الدولة المغربية في تمرير إملاءات الدوائر المالية الامبريالية المتجسدة في إغراق المغرب في المديونية والتضخم والانخفاض الحاد لنسب النمو، والإمعان في خوصصة كل القطاعات الاستراتيجية والخدمات الاجتماعية الحيوية، كالماء والكهرباء والتعليم والصحة...، وتمرير مخططات وقوانين رجعية كمشروع القانون التجريمي للإضراب والمشروع التخريبي لأنظمة التقاعد ومخططات طبقية أخرى، مع تكريس الدولة البوليسية بتوسيع دائرة الانتهاكات التي تطال الحريات العامة والاعتقال السياسي والمتابعات الموجهة ضد العمال و الطلبة و الصحفيين والمعطلين ونشطاء الحراكات والنضالات الشعبية وكل المطالبين بالحقوق المشروعة...

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي وهو يستحضر دروس النضال والتضحيات الجسيمة للشعب المغربي

وحركة 20 فبراير المجيدة:

- ينحني إجلالا لأرواح شهداء حركة 20 فبراير المجيدة (كريم الشايب، فدوى العروي، شهداء الحسيمة، بودروة محمد، كمال الحساني...)، ويؤكد أن أرواحهم ستبقى محفورة في ذاكرة شعبنا، ويتشبث بطريق النضال الجماهيري الوحدوي الواعي والمنظم بروح حركة 20 فبراير التي ستبقى شعلة للسير قدما إلى الأمام من أجل التغيير المنشود؛
- يؤكد أن مطالب حركة 20 فبراير ضد الاستبداد والفساد لا زالت قائمة، بل أصبح النضال من أجلها أشد ملحاحية في ظل الهجوم الطبقي الكاسح على كافة المستويات والمجالات؛
- يدعو إلى المزيد من النضال وبدون هوادة من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وإلى الالتحام بالنضالات الشعبية والعمالية وتعزيز التضامن الشعبي بين مكونات الشعب المغربي؛
- يدعو الجماهير الشعبية وكل القوى المناضلة إلى تجسيد النضالات الوحدوية الميدانية، والخروج إلى الميادين والساحات من اجل تخليد الذكرى 14 لحركة 20 فبراير المجيدة، وللتعبير عن رفضها المطلق للسياسة الرأسمالية الليبرالية المتوحشة التي ترتكز على الاحتكار والاستغلال والتغول والظلم الاجتماعي وتركيز السلطة والثروة في أيدي أقلية طبقية متسلطة.

المكتب السياسي.
الرباط في 18 فبراير2025

بلاغ مشترك للنقابات التعليمية حول اللقاء مع وزير التربية الوطنية

تجاوبا مع طلب النقابات التعليمية بشأن انعقاد اللجنة العليا للحوار القطاعي، التأمت أشغال هذه الأخيرة اليوم الثلاثاء 18 فبراير 2025 برئاسة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مرفوقا بالسيد الكاتب العام للوزارة ومدير الموارد البشرية ومدير الشؤون القانونية والمنازعات وعدد من المسؤولين المركزيين، وبحضور ممثلي النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية: الجامعة الوطنية للتعليم (UMT)، النقابة الوطنية للتعليم (CDT)، الجامعة الحرة للتعليم (UGTM)، الجامعة الوطنية للتعليم (FNE) والنقابة الوطنية للتعليم (FDT)، حيث شكل الاجتماع مناسبة للتأكيد على ضرورة الالتزام بمنهجية تدبير الحوار القطاعي تقوم على التعاقد المنتج، تسقيف الآجال الزمنية لتنزيل مقتضيات النظام الأساسي ومعه إتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، علاوة على توضيح آليات إشراك باقي القطاعات الحكومية المعنية، حتى يتحقق التقيد بالآجال الزمنية والتأويل الإيجابي لبعض المواد والمقتضيات.

وقد أسفر اللقاء عن الخلاصات التالية:

1- الالتزام الصريح للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتنفيذ كافة بنود اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وتفعيل كل مواد النظام الأساسي (التعويض التكميلي، وتقليص ساعات العمل الأسبوعية في الأسلاك التعليمية الثلاث، والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية، إنجاز الترقيات المتأخرة وفق التفعيل الإيجابي للمادة 81 وتنفيذ المادتين 89 و77...)؛

2- مواصلة الاشتغال على مستوى اللجان التقنية بوتيرة أسرع وبحضور المديريات المركزية المعنية بتفعيل اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 وتنزيل مواد النظام الأساسي، وذلك تبعا لجدولة زمنية وموضوعاتية محددة بشكل متفق عليه؛

3- استئناف أشغال اللجنة المشتركة يوم الأربعاء 19 فبراير 2025 المنوط بها: برمجة تواريخ إجراء المباريات والترقيات والتكوينات والحركات الانتقالية، والنظام الأساسي للمبرزين، وجبر ضرر المتصرفين التربويين ضحايا ترقيات 2021 و2022 و2023، والاطلاع على أجوبة القطاعات الحكومية المعنية بالملفات الفئوية المتضمنة بالنظام الأساسي.

والنقابات التعليمية الخمس إذ تخبر نساء ورجال التعليم، بكافة فئاتهم، بحرصها على تنفيذ مضامين الاتفاقات الموقعة وأجرأة بنود النظام الأساسي، فإنها تدعوهم إلى رص الصفوف والعمل النضالي الوحدوي دفاعا على كل المطالب العادلة والمشروعة.

الجامعة الوطنية للتعليم UMT
النقابة الوطنية للتعليم CDT
الجامعة الحرة للتعليم UGTM
الجامعة الوطنية للتعليم FNE
النقابة الوطنية للتعليم FDT

عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تنظم «وقفة الحقيقة» الأحد 23 فبراير 2025

دعت عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب للمشاركة المكثفة في وقفة الحقيقة يوم الأحد 23 فبراير 2025 على الساعة الخامسة مساء بالدار البيضاء ساحة الأمم المتحدة «ساحة الحقيقة» حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات

تحت شعار:

«كشف الحقيقة، الإنصاف وجبر الضرر، الذاكرة كي لا يتكرر الماضي في الحاضر »

تتشرف لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب داخل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف دعوتكم للمشاركة في الوقفة الدورية من أجل الحقيقة، الإنصاف، الذاكرة، عدم الإفلات من العقاب وعدم التكرار يوم الأحد 23 فبراير 2025 على الساعة الخامسة مساء بالدار البيضاء ساحة الأمم المتحدة «ساحة الحقيقة» حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات تحت شعار«كشف الحقيقة، الإنصاف وجبر الضرر، الذاكرة كي لا يتكرر الماضي في الحاضر».

وللتذكير فإن هذه الوقفة تأتي في إطار الوقفات الدورية التي قررنا تنظيمها على رأس كل شهرين مشيا على نهج أمهات وعائلات الضحايا من مختطفين مجهولي المصير ومعتقلين سياسيين واللواتي ما فتئت تناضل من أجل معرفة الحقيقة وإنصاف أبنائهن وإطلاق سراحهم وذلك منذ سبعينات القرن الماضي وقدوة بتجربة ما يعرف بأمهات ساحة مايو بالأرجنتين، وبالمناسبة ندعو كافة القوى الحية في البلاد، وخصوصا الجمعيات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان مساندتنا والحضور المكثف.

كما لا يفوتنا التأكيد على أن المقاربة السابقة فشلت في حل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حلا منصفا وعادلا، وبالمناسبة ندعو كافة القوى الديمقراطية والتقدمية العمل الجدي على تفعيل خلاصات ندوة مراكش ومؤتمر المنتدى وجمع عام العائلات وخصوصا ما يتعلق بإنشاء آلية وطنية للحقيقة.

وفي الأخير نجدد دعمنا اللامشروط للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وندين الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني العنصري النازي في حقه، ونطالب المجتمع الدولي محاسبة الكيان الصهيوني على كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة من طرفه في حق الشعب الفلسطيني.

الدعوة عامة

ودمتم للنضال أوفياء

عن **لجنة التنسيق**
البيضاء في 16 فبراير 2025

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تخلد ذكرى 20 فبراير

جميعا من أجل المشاركة في الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان يوم 22 فبراير 2025

تخليدا للذكرى 14 على انطلاقة حركة 20 فبراير المجيدة، ومن أجل التصدي للهجوم المخزني على الحقوق والحريات، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي

يخلد الشعب المغربي وقواه الحية الذكرى 14 على انطلاقة حركة 20 فبراير المجيدة، في سياق وطني مأزوم، سمته الأبرز الزحف على الحقوق والمكتسبات التاريخية للشعب المغربي والشبيبة المغربية خاصة. عبر تنزيل السياسات النيو ليبرالية اللاشعبية، اللاوطنية، اللاديموقراطية للنظام المخزني في مختلف القطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، التشغيل، الثقافة، الحريات...) خدمة للرأسمال المحلي واستجابة لإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية.

ويشكل الشباب والنساء المنتمين/ات للطبقات المفقرة الفئات الأكثر تضررا من هذه السياسات المشؤومة؛ وتمظهراتها: الارتفاع المهول غير المسبوق في نسب الفساد، تمرير القانون التكبيلي للإضراب، ضعف نسب النمو، تسقيف سن الولوج للوظيفة العمومية، استمرار سياسة القمع الممنهج بكافة أشكالها، من قبيل الزج بالمناضلين في غياهب السجون (معتقلي الريف، مناضلي الحركة الطلابية، الصحافيين، المدونين...)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، وتنامي الهجرة السرية وكل مظاهر البؤس واليأس الاجتماعيين.

وفي هذا السياق، فإن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تدعو كافة فروعها ومنخرطيها/اتها وعموم الشباب المغربي الغيور للحضور والمشاركة في الوقفة الاحتجاجية الوحدوية، المزمع تنظيمها يوم السبت 22 فبراير 2025، أمام البرلمان بالرباط انطلاقا من الساعة السابعة مساءا 19:00.

عاشت روح حركة 20 فبراير المجيدة

حرية كرامة عدالة اجتماعية والمساواة الفعلية

عاش الشعب المغربي وعاشت الشبيبة المغربية

المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي

وجدة:

معاناة ساكنة وجدة مع النقل الحضري، من «ساطو» إلى «موبيليس»

في الوقت الذي كان فيه الجميع يعتقد أن معضلة النقل الحضري بمدينة وجدة ستجد طريقها إلى الحل بعد معاناة كبيرة لشركة النقل الحضري بوجدة (الشرق)، وقبلها ساطوSATO، وبعد وقوفه على الحالة الكارثية التي آل إليها اسطول النقل الحضري والتي من سماتها البارزة الحالة الميكانيكية المهترئة والنقص الحاد في الحافلات وفي خرق سافر لكناش التحملات ولعقود التدبير المفوض وخاصة تدهور الاوضاع لإدارة الشركة بسوء التدبير والسوء التسيير والوقوف الجماعة الحضرية بوجدة عاجزة عن تقييد الشركة بكناش التحملات وبعقود التدبير المفوض.

انطلاق الفاعل الجديد بعد إعلان جماعة وجدة ومجموعة ستي باص ترانسبور، بعد الفوز هذه الاخيرة بصفقة التدبير المفوض للنقل الحضري بالحافلات بمدينة وجدة 18\5\2016، ومصادقة وزارة الداخلية على الاتفاقية بتاريخ 4\6\2016،والتدخل بإذن الشروع في العمل بتاريخ 22يوليوز 2016، قامت بإنشاء شركة MOBILYS.DEV التي تعتبر فرعا لها ،وهي شركة مجهولة الاسم (SA)، ذات مجلس اداري، رأسمالها 40 مليون درهم. وتعلن الشركة الجديدة بأنها عاقدة العزم على رصد كل الامكانيات والجهود من اجل الارتقاء بخدمات النقل الحضري بمدينة وجدة وتغيير معالم المرفق بها بصفة كلية نحو الأفضل مستفيد من التجربة الكبيرة والخبرة المتوفرة لدى المجموعة. وستقوم الشركة باستثمار 396.200.000 درهم على مدى مدة الاتفاقية طبقا لدفتر التحملات.

مباشرة بعد شروعها في العمل، يتضح أن مجمل الالتزامات الواردة في كلاش التحملات ضربت عرض الحائط لتبقى بذلك مجرد حبر على ورق، بل لم تفي بالتزاماتها حتى في توفير الحد الأدنى من الحافلات التي تتطلبها عدد الخطوط حسب إجمالي ساكنة وجدة التي ترتفق بالحافلات.

فبمجرد اعتراف جماعة وجدة بصفتها الجهة المفوضة لتدبير ملف النقل الحضري بالاختلالات التي تشوب المرفق ورصدها يعتبر السبب الوحيد وحده الكافي بإسقاط العقد الذي سبق وان ربط بين الجماعة والشركة المكلفة بالتدبير، أو على الاقل تغريم الشركة بمبالغ مالية نتاج عدم التزامها بكناش التحملات وبجودة الخدمات على الاعتبار أن الشركة سبق وأن صرحت في بلاغ مشترك مع الجماعة بأن اسطولها هو الأول على المستوى الافريقي، ليتضح مباشرة بعد شروعها في العمل أنه الأسطول المهترئ على الصعيد الوطني ،بل مقارنة حتى مع أقاليم ومدن الجهة الشرق على السبيل المثال: «بركان، الناضور، تازة..) إضافة إلى النقص الحاد في العدد وعدم تغطية حتى الحد الأدنى من الخطوط المتواجدة بالمدينة.

والمقابل هذا الاعتراف للجماعة برداءة الخدمة، تنضاف إليه معاناة الساكنة مع التأخر والاكتضاض والحالة الميكانيكية المتدهورة للحافلات. إلا أن الجماعة بصفتها صاحبة التفويض لم تغرم ولم تطالب بالفسخ ، بل العكس من ذلك لجئت الى المكافئة الشركة عن طريق مصادقة مجلسها في فترة (عمر احجيرة رئيس الجماعة)، على تعديل البرنامج التعاقدي قصد تخفيض ميزانية الشركة من 29 مليار سنتيم إلى 15 مليار فقط. لتليها تجربة رئيس جماعة وجدة (العزاوي) بدعم الشركة ماليا بمبرر التخفيف من اثار جائحة كورونا، استفادت بموجبه الشركة بما يناهز 3 مليار سنتيم، صادق عليها المجلس الجماعة في دورة سابقة.

والغريب في الأمر أن الجماعة رغم اعترافها بالارتفاع الأخير في التسعيرة التذاكر وعدم ملاءمتها مع القدرة الشرائية بساكنة المنطقة ،صرح الرئيس بأن هذه الزيادة متضمنة في كناش التحملات متناسيا باقي التزامات الشركة في نفس الكناش وهو ما يعتبر الكيل بمكيالين ،فإذا كان منطق الرئيس سديدا ،فلماذا لجأت مختلف السلطات الى منع هذه الزيادة في التسعيرة على باقي مختلف وسائل النقل؟ واعتماد برنامج الدعم الخاص بالمحروقات كوسيلة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين .وهو ما يعتبر تناقضا صارخا في التعامل مع مختلف المرافق وتفريد شركة موبيليس بامتيازات لا مثيل لها لأنها في نظرنا اصبحت هي صاحبة السلطة والسيادة.

وخلاصة هذا المسلسل من الخروقات أفضت الى طرد الشركة لما يزيد عن 18 عامل وما يقارب 50 عامل محرومة من الحقوق والتعويضات التي لجات الى القضاء. وهو ما أكدته المحكمة بدرجتيها ابتدائيا و استئنافيا بحكم قضائي مشمول بالنفاذ المعجل لفائدة هؤلاء العمال الذين فصلوا تعسفا عن العمل وحرموا من حقوقهم المكتسبة بقوة القانون.

وبناء على هذه المعطيات كلها انعقد المجلس النقابي للاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة أفضى إلى تسطير برنامج نضالي ابتدأ باعتصام العمال المطرودين داخل بهو الجماعة لمدة تفوق الاسبوع، ثم وقفة احتجاجية بمشاركة مختلف القطاعات أمام قصر العدالة مطالبة بتنفيذ الاحكام القضائية، تلتها وقفة أمام ولاية جهة الشرق .في انتظار شكل المسيرة الاحتجاجية البرمجة ليوم 12 فبراير 2023، وهو ما دفع بعدة اطارات لدخول على الخط في مجال المؤازرة والتضامن وفي مقدمتهم الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع وجدة التي اصدرت (بيانا) في الموضوع محملة في ذلك كامل المسؤولية للسلطة الولائية باعتبارها صاحبة القرار في مجال المراقبة والتصديق والتطبيق القوانين، وبصفتها الجهة الوصية لمطالب العمال العادلة والمشروعة .

ونقف كذلك على حجم معاناة عمال ومستخدمي شركة موبيليس الموكول لها تدبير ملف النقل الحضري بوجدة والتي وصلت حد تسريح أزيد من 12 عاملا لينضافوا الى 6 عمال تم فصلهم تعسفا ولأسباب تتعلق بانتمائهم الى الاتحاد المغربي للشغل .

محمد علاي: عضو المكتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة.

اضراب مفتوح لعمال شركة النقل «موبيليس» بوجدة

تعيش مدينة وجدة أزمة خانقة بسبب الإضراب المفتوح لعمال ومستخدمي شركة «موبيليس» للنقل الحضري، مما تسبب في اضطراب كبير لحياة المواطنين وتعطل العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. فقد وجد الطلبة والموظفون صعوبة في التنقل، مما أثر على التزاماتهم اليومية، كما تأثرت الأسواق والمحال التجارية بانخفاض أعداد الزبائن، في ظل غياب وسائل نقل عمومية بديلة. أمام هذا الوضع، لجأ المواطنون إلى وسائل نقل خاصة، مما أدى إلى زيادة الضغط على الطرق وارتفاع تكاليف التنقل، في حين يواجه العمال الموقوفون ظروفًا صعبة نتيجة فقدان مصدر رزقهم.

يأتي هذا الإضراب احتجاجًا على ما يعتبره العمال إجراءات تعسفية من إدارة الشركة، أبرزها توقيف أكثر من 30 عاملاً بعد سنوات طويلة من الخدمة، وهو ما يرونه انتهاكًا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق العمال والحريات النقابية. ورغم خطورة الوضع، لا تزال ردود الفعل الرسمية محدودة، في ظل غياب مبادرات فعالة لحل الأزمة.

ويطالب المضربون بـ:
. إعادة العمال الموقوفين إلى وظائفهم فورًا.
. احترام الحقوق والحريات النقابية.
. فتح حوار جاد ومسؤول مع ممثلي العمال.
. تحسين ظروف العمل والاستجابة للمطالب المشروعة.

في المقابل، تظل السلطات المحلية، باعتبارها الجهة الوصية على القطاع، مطالبة بالتدخل العاجل لضمان استمرارية الخدمة وحماية حقوق العمال والمستخدمين. كما أن مجلس جماعة وجدة، باعتباره الجهة المفوضة، يتحمل مسؤولية إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة، خصوصًا في ظل الوضع المتردي لأسطول النقل الحضري وغياب بدائل ناجعة.

أمام هذا الوضع، تبرز الحاجة إلى تحرك جاد من مختلف الهيئات النقابية والحقوقية والمجتمع المدني لدعم العمال والدفاع عن حقوقهم. كما أن الضغط على الجهات المسؤولة عبر مختلف الوسائل القانونية والإعلامية بات ضرورة ملحة لفرض حلول عادلة تحفظ كرامة المستخدمين وتضمن استمرارية خدمة النقل الحضري بما يخدم مصالح جميع الأطراف.

ختامًا، تبقى أزمة النقل الحضري في وجدة انعكاسًا لمشاكل أعمق تتطلب معالجة جذرية، تستند إلى احترام القوانين، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وضمان حق الساكنة في نقل عمومي لائق ومستدام.

مناضل الاتحاد المغربي للشغل

ماذا يقع بمقر شركة موبيليس للنقل الحضري؟

أقدمت الشركة ببعض السائقين من خارج المدينة.، وكلفت مراقب لا علاقة له بالسياقة لإخراج الحافلات .لجات ادارة الشركة لهذه المناورة البائدة للاستفزاز وترهيب العمال واجبارهم بالقوى على العمل في خرق سافر لحق الاضراب الذي يكفله الدستور البلاد وتكفله المواثيق الدولية، مما نتج عنه دهس متعمد للعاملين.

.الوضع الذي تنهجه شركةٍ موبيليس للنقل الحضري يبدو مقلقا ويتطلب اهتمامًا عاجلا.

من المهم أن يتم احترام حقوق العمال في الإضراب، كما ينص عليه الدستور والمواثيق الدولية. يجب أن تكون هناك آليات قانونية لحماية هؤلاء العمال.

استخدام سائقين من خارج المدينة، هذا يمكن أن يُعتبر خطوة غير مهنية وقد تؤدي إلى تفاقم الوضع، حيث أن السائقين غير المدربين أو غير المطلعين على ظروف العمل المحلية قد يتسببون حوادث.

ترهيب العمال أو الضغط عليهم للعمل تحت ظروف غير قانونية يجب أن يواجه بإجراءات صارمة. من المهم أن يكون هناك دعم قانوني ونقابي للعمال المتضررين.

دهس العمال بشكل متعمد يعد انتهاكًا خطيرًا للحقوق الإنسانية ويجب التحقيق فيه بشكل عاجل. يجب أن تكون هناك تدابير لحماية السلامة العامة في مكان العمل.

من الضروري التضامن المحلي والجهوي والوطني للمركزية النقابية التاريخية الاتحاد المغربي للشغل. لضمان حقوقهم ومواجهة هذه الانتهاكات.

وتحتاج هذه القضية إلى متابعة دقيقة من قبل الجهات المعنية، بما في ذلك المركزية النقابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والسلطات المحلية.

بعض الأسئلة التي يمكن طرحها حول هذا الخرق والاستفزازات والترهيب للعمال في شركة موبيليس للنقل الحضري:

- ما هي الإجراءات القانونية المتاحة لحماية حقوق العمال حول هذه الاستفزازات والترهيب؟
- كيف يمكن للسلطات المحلية التدخل لضمان عدم انتهاك حقوق العمال أثناء الإضرابات؟
- ما هي العقوبات المقررة ضد الشركات التي تنتهك حقوق العمال بشكل صريح؟
- ما هي المعايير القانونية لاستخدام سائقين من خارج المدينة في شركات النقل الحضري؟
- كيف تضمن السلطات سلامة الركاب عند استخدام سائقين غير مألوفين للبيئة المحلية؟
- ما هي التدابير المتخذة لمراقبة أداء هؤلاء السائقين ولتجنب الحوادث؟

نقابي

معطلو الناظور يحتجون ويخلدون 20 فبراير

سطرت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع الناظور برنامجا نضاليا احتجاجا على التهميش والحرمان من الحق في الشغل. وجاء في بلاغ صادر عن الجمع العام الذي عقده الفرع يوم 17 فبراير ما يلي:

في ظل إستمرار تجاهل ملفات معطلي الفرع المحلي من طرف المسؤولين الإقليميين والجهويين ، وبعد أن بصمنا على مسار نضالي حافل (وقفات، اعتصامات، مبيتات ليلية، اضرابات انذارية عن الطعام، ندوات ولقاءات صحفية...) لا تزال الجهات المعنية بملف التشغيل تمارس سياسة الهروب إلى الأمام والتنصل من مسؤولياتها مما استوجب منا وبشكل تنظيمي عقد جمع عام عادي يوم الأحد 16 فبراير 2025 ، تم خلاله التطرق لمجموعة من المستجدات الوطنية والمحلية، وبعد نقاش رفاقي مفصل ومسؤول خلص إلى الآتي :

×××× وقفة أمام عمالة إقليم الناظور يوم الثلاثاء 18 فبراير 2025 على الساعة 14:30 زوالا .

×××× تخليد الذكرى 14 لحركة 20 فبراير المجيدة يوم الخميس 20 فبراير 2025 على الساعة 15:30 زوالا .

×××× مسيرة في اتجاه العمالة انطلاقا من مقر الاتحاد المغربي للشغل يوم الإثنين 24 فبراير 2025 على الساعة 14:30 زوالا .

×××× وقفة جماهيرية في الساحة المقابلة للمركب التجاري تنديدا بالأوضاع الاجتماعية بالمدينة يوم الخميس 27 فبراير 2025 على الساعة 15:30 زوالا .

×××× وقفة أمام عمالة إقليم الناظور يوم الجمعة 28 فبراير 2025 على الساعة 15:30 زوالا .

وعليه نناشد كل القوى الديموقراطية والتقدمية على دعم معركتنا بما هي معركة نضالية مجتمعية ضد سياسات التشغيل الطبقية التي تطال الجميع .

«عاشت الجمعية الوطنية
الحرية للمعتقلين السياسيين
المجد والخلود للشهداء
الناظور: 17 /2/2025

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتضامن مع ضحايا الهدم والترحيل

بيان للرأي العام حول الحملات المسعورة للسلطات في الكثير من المناطق والمدن لإفراغ وهدم مساكن عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات بالمغرب

يتابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باستياء شديد وقلق بالغ، الاحتجاجات والشكايات ونداءات الاستغاثة لضحايا الإفراغ القسري من المساكن وعمليات هدم البيوت والسطو على أراضي فلاحية مملوكة لأصحابها أو في ملكية الجماعات السلالية من طرف السلطات خلال الأشهر الأخيرة في معظم المدن والقرى والبوادي المغربية.

وبعد قيام مسؤولي بعض فروع الجمعية ببحوث ميدانية ووقوفهم على واقع الضحايا والاستماع لهم، سجلت الجمعية الظروف المزرية وغير الإنسانية التي أصبحت عليها الآلاف من الأسر بأطفالهم وشيوخهم ومرضاهم، بعد هدم مساكنهم أو إفراغهم منها قسرا وتركهم يقضون أيامهم بلياليها تائهين، رغم أن معظمهم رأوا النور في تلك المساكن، وهي في ملكية آبائهم وأجدادهم، ومنها ما هو مرخص من طرف السلطات نفسها. أما أمتعتهم، فالكثير منها مهدد بالردم تحت أنقاض البيوت المهدمة، أو معرضة للتخلص منها ببيعها بأثمان بخسة لسماسرة المآسي. كما وقفت الجمعية على وضعية القلق والخوف لسكان الكثير من الأحياء الأخرى في معظم المدن، حيث تنتشر الأخبار عن عزم السلطات مباشرة إخلائهم وهدم منازلهم، بدعوى أوامر عليا من أجل توفير الأوعية العقارية لاستثمارات سياحية وتجارية...

ومن خلال الاطلاع على بعض الوثائق التي يتوفر عليها الضحايا في العديد من المدن، يتبين ما يلي:

1) معظم السكان المعنيين بهذه العمليات هم سكان أصليون رأوا النور بعين المكان وأقام به آباؤهم وأجدادهم قبلهم، سواء كمنتمين للجماعة السلالية صاحبة حق الملكية على تلك الأراضي، أو كملاك لأراضي محفظة ومسجلة باسمهم؛

2) أغلب السكان المعنيين يتوفرون على بطائق وطنية تحمل عناوينهم بعين المكان، ومحصيون كساكنين للمنطقة في مختلف عمليات الإحصاء الأخيرة؛

3) عدد كثير من البيوت المهددة بالهدم في البوادي هي منازل عائلية موروثة عن الآباء مشيدة فوق أراضي فلاحية بطريقة جيدة، وعليها أشجار مثمرة، ولا زال أصحابها يستغلونها في الزراعة وتربية الماشية. وعمرها يزيد عن عشرات السنين؛

4) العديد من الضحايا تحصلوا على البقع الأرضية عن طريق الشراء بواسطة عقود مصادق عليها من طرف السلطات؛

5) معظم البيوت، سواء تلك التي تم هدمها أو تلك المهددة بالهدم من طرف السلطات، بنيانها كامل وليست في طور البناء وهي مسكونة من طرف أصحابها، والتي هي في طور البناء تتوفر على رخص صادرة عن السلطات المختصة؛

6) كل السكان المعنيين صرحوا أن الوعود التي تلقوها هي حصولهم على بقع مشتركة في مناطق بعيدة جدا عن أحيائهم، وهي ليست جاهزة للبناء بعد، ولا يعرفون إن كانت المنطقة التي سيتم ترحيلهم إليها تتوفر على كافة المرافق والتجهيزات الضرورية للحياة: المدارس والثانويات، وسائل النقل العمومي، الحمامات، الحدائق والساحات العمومية، المتاجر، الإدارات العمومية، الأمن، ....

7) كل المعنيين الذين تم اللقاء بهم صرحوا أن السلطات أخبرتهم أن قيمة البناء الذي يتم هدمه سوف لن يتم التعويض عنه أو أن التعويض عنه هزيل جدا لا يرقى إلى التعويض المنصف عن تكلفة البناء الحقيقية، ونفس الشيء بالنسبة للأراضي الفلاحية أو المشيد عليها البناء، وهو ما يعتبر حيفا في حقهم واعتداء على ممتلكاتهم، خصوصا أن سكان البوادي لن يفقدوا مساكنهم فحسب، بل حتى مورد رزقهم، باعتبارهم فلاحون صغار يعيشون على الفلاحة المعيشية وتربية الماشية...؛

8) السلطات لم تعر أي اهتمام للأطفال ومصلحتهم الفضلى، بل يتم ترحيلهم في وسط السنة الدراسية، وهو ما يهدد سنتهم الدراسية وتوازنهم النفسي ووضعهم الاجتماعي؛

ونظرا لكل ما سبق، فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يعبر عن تضامنه مع السكان المتضررين من قرارات الهدم ومؤازرته لهم، يعلن للسلطات المعنية وللرأي العام المحلي والوطني والدولي ما يلي:

• إن السكن، وتملك الأرض حق من حقوق الإنسان، لا يمكن لأية سلطة أن تجرد منه صاحبه بأية ذريعة بدون سند قانوني، صادر عن جهة مخولة وعادلة، وبدون تعويض منصف لجبر الضرر والتعويض عن فقدان الكسب، وتوفير سكن بديل جاهز ولائق، تتوفر فيه كافة المرافق والتجهيزات والشروط المنصوص عليها في ما يصطلح عليه بالسكن اللائق...؛

• إن البنايات المشمولة بقرارات الهدم هي بيوت بنيت تحت أعين المسؤولين وبعلمهم ومباركتهم، وهم بذلك أول من يجب محاسبتهم إن كانت هناك تجاوزات للقوانين ووثائق التعمير المعمول بها؛

• إن قرار هدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها، والصادر عن جهة غير قضائية، وتركهم في الخلاء عرضة للحر والبرد ومخاطر الناتجة عن الهدم والاعتداءات الليلية، هو قرار سلطوي وغير مسؤول، ولا يعترف بمواطنة وآدمية الضحايا، ويجب التراجع عنه فورا، في انتظار إيجاد الحلول البديلة التي ترضي السكان، وتضمن كرامتهم وتحافظ على علاقاتهم الاجتماعية وذاكرتهم المشتركة؛

وفي الأخير، توجه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، نداءها لكل المناضلات والمناضلين بمختلف المدن والمناطق، وكل الهيآت الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وكافة الضمائر الحية، من أجل التعبئة لحماية عشرات الآلاف من المواطنات والمواطنين من التشرد والضياع بسبب قرارات سلطوية تستغل قوانين في غالبها ذات مرجعية استعمارية، وتلوي عنق القوانين المتعلقة بنزع الملكية وتفويت الأراضي من أجل المنفعة العامة لصالح مشاريع سياحية وتجارية وصناعية ربحية خاصة لا علاقة لها بالمفهوم المتعارف عليه للمنفعة العامة.

عن المكتب المركزي الرباط بتاريخ 10 فبراير 2025

الحق في الأرض بين إستراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (الجزء السادس)

بالميلودي الكبير

تناول الجزء الأول من هذا المقال مسألة القائدية وكيف لم يستطع المخزن، في المراحل الأولى من صراعه مع القبائل، تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجماعي الذي بناه الأمازيغ في بلادهم (العدد 578)؛

وتعرض الجزء الثاني لقضية الاستعانة بالقوى الأجنبية للهيمنة عبر اتفاقيات دولية، حيث أشرنا إلى اتفاقية مدريد 1880 (العدد580)؛

فيما خصصنا الجزء الثالث لاتفاقية الجزيرة الخضراء 1906، التي أنهت الصراع القائم بين القوى الاستعمارية، وخاصة بين فرنسا من جهة، وألمانيا وانجلترا من جهة ثانية، حول تثبيت من له الأفضلية في وضع اليد على المغرب (العدد 582)؛

وتناول الجزء الرابع قضية معاهدة الحماية، التي تم توقيعها من طرف السلطان عبد الحفيظ، بتاريخ 30 مارس 1912، بمدينة فاس. كما وقف على انفجار الأوضاع في مختلف مناطق البلاد رفضا لما يحاك ضد الشعب عبر هذه الاتفاقيات والمعاهدات. وأكدنا في نفس الجزء على ما سببه وجود الشرطة الأجنبية في الموانئ الوطنية، وفي عاصمة العلويين آنذاك مدينة فاس، وهو ما أثار حفيظة سكانها وزوارها من القبائل المجاورة، وكيف شكلت أخبار توقيع عهد الحماية « القشة التي قسمت ظهر البعير»، ووضعت حدا للعمل بالتوقيعات السرية على المعاهدات بين المخزن والقوى الاستعمارية (العدد 585)،

أما في الجزء الخامس فتطرقنا، كتتمة لبداية أحداث المقاومة التي صاحبت التوقيع على عهد «الحماية»، إلى سياسة الجنرال اليوطي، وكيف هاجمت القبائل الشرطة الفرنسية القائمة بحماية السلطان بمدينة فاس، وكيف حاصرتها من شرقها وشمالها مباشرة في مساء نفس اليوم الذي وصل فيه إلى العاصمة واستقباله من طرف السلطان. وقد أشرنا في هذا الجزء إلى الشهادة التي أدلى بها الجنرال نفسه في رسالة وجهها الى أخته أياما قليلة بعد ثورة أو انتفاضة فاس، والتي اعترف فيها بالخسائر الكبيرة في صفوف جيشه دون أن يعطي أي إحصاء حولها. كما أشرنا في الفقرة الأخيرة إلى سياسة التهدئة التي دعا لها الجنرال، وهو الذي تم تسميته بالمقيم العام في بلاد المغرب. وتشير العديد من المراجع، ومنها رسائله أو ما نشرته من تسمي نفسها ب «لجنة أفريقيا الفرنسية» تحت عنوان «التهدئة بالمغرب ما بين سنة 1907 و1934» (LA PACIFICATION AU MAROC 1907-1934)، إلى أنه كان يردد جملا جعلها البعض، ممن اقتنعوا بسياسته، بمثابة مبادئ. ومن بين هذه المقولات، على سبيل المثال لا الحصر:» الحد من استعمال القوة واعتماد الإقناع أمر ضروري للسيطرة وتحقيق الأهداف»، أو قوله «أعطوني طبيبا أعيد لكم ثلاث كتائب»...؛ وذلك للرد على بعض القادة من الفرنسيين الذين كانوا يستعجلون أنفسهم للسيطرة على الأرض ونهب الثروات دون أن يدركوا أن المغرب كان عصيا على استقرار القوى المستعمرة (بكسر الميم الثانية) في أرضه، وأن طبيعة نمط أنتاجه، المبني على الجماعة، يختلف عن طبيعة الأنظمة التي غزتها القوى الغربية من قبل.

ماذا تعني هذه السياسة؟ وماهي جدورها وأصولها؟ هذا ما سأحاول تناوله، في هذا الجزء السادس، حسب المراجع التي اطلعت على ما توفر لي منها.

المقصود بسياسة التهدئة التي استعملها مهندسو الاستعمار وكان الجنرال اليوطي يجهر بها، وباختصار شديد،هو أن استعمال القوة العسكرية في مواجهة القبائل لن تجدي نفعا ولن تحقق انتصارا. هم يعرفون جيدا، عبر جواسيسهم التي اخترقت البلاد بمساعدة من المخزن المركزي وبتعاون

كان يرى بلاد المغرب، ولماذا فشل في تطبيق إستراتيجيته التي اتبعها وهو العسكري الذي استفاد من تجربة كبيرة في إرساء المستعمرات الفرنسية من طونكين، المتاخمة للحدود مع الصين، وبعدها مدغشقر، ثم إلى جنوب وهران بالجزائر قبل أن يدخل إلى المغرب كأول مقيم عام فرنسي (العدد 587).

مع أجهزته، أن كل الاتفاقات والمعاهدات لم تنفذ على أرض الواقع تماما (أنظر مضامين بعض الاتفاقيات في الأجزاء السابقة وخاصة اتفاقيات مدريد 1880 ومعاهدة الخزيرات 1906)؛ كما يدركون، كامل الإدراك، أن المخزن لا سلطة له على أغلب القبائل، على طول البلاد وعرضها، بل مطلعون على كل التفاصيل التي تدل على أنه في صراع دائم معها. ورغم كل الإعانات المادية والمعنوية، وعلى الرغم من المساعدات المدنية والعسكرية، التي تقدمها القوى الاستعمارية «للسلطة» المخزنية، لم تستطع بسط هيمنتها على النحو الذي كانت تسعى إليه القوى الاستعمارية. هذا فضلا على أنهم كانوا يعرفون، بكل التفاصيل المملة، الفظاعات والجرائم التي يرتكبها المخزن في حق القبائل التي كانت ترفض الخضوع لسلطته؛ وأنه مع كل الآلام والمعاناة الذي كان يسببها ذلك لم ترض، جموع القبائل، بالذل والخنوع.

هذه الجرائم، يصفها الطبيب الفرنسي Frédéric Weisberger، وهو جاسوس لا يخامرني الشك في ذلك، الذي دخل إلى المغرب، سنة 1896، عبر ميناء الدار البيضاء قادما إليها من طنجة متنكرا في لبوس الباحث عن العمل. وبعد أن استطاع التسلل إلى مربع المخزن المركزي، حين أتيحت له الفرصة لتقديم العلاج للصدر الأعظم أحمد بن موسى الشرقي البخاري، المعروف ب با حماد، عندما ألم به المرض به وهو صحبة السلطان عبد العزيز في إحدى «الحركات»، وذلك بمنطقة «صخرة الدجاجة» على ضفاف واد المالح على بعد 30 كلم من تارودات جنوب البلاد.

يقول في كتابه «على عتبة المغرب الحديث».Ed du Maroc Moderne« (Au Seuil La Porte) (ترجمة عبد الرحيم حزل؛ دار النشر الأمان)، كشاهد عيان كان حاضرا في المخيم الخاص بحركة «صخرة الدجاجة»، أنه رأى وعاين جيوش السلطان، تعود من الغزوات على القبائل بعدد لا يحصى من السجناء ومحملة برؤوس الآدميين؛ حيث يتم تكبيل السجناء بالسلاسل وهم عراة حفاة، ويتركون ليبيتوا في الخلاء تحت رحمة البرد القارس ووسط الأوحال؛ علما أن الشاهد/الكاتب وصل إلى عين المكان في دجنبر من سنة 1897. وأما مصير الرؤوس الآدمية المفصولة عن جسدها فكانت تملح (برفع التاء)، من طرف مختصين من اليهود، قبل بعثها إلى القبائل المتمردة لترهيبها وتهييئ الأجواء لتركيعها.

كان الكولونيل ليوطي، وهو لازال حينها في جنوب وهران بالجزائر، على علم بتفاصيل الأحداث في المغرب ومتابع للمواجهات والصدامات الكثيرة التي وقعت في كل من الدار البيضاء/الشاوية سنة 1907، والمواجهة البطولية التي أبانت عليها قبائل أيت النير(الحاجب) وأكوراي في يونيو 1911، والتي كبدت القوات الفرنسية خسائر كبيرة بشهادة الغازي نفسه، وما يعادلها من الخسائر التي حصدتها القوات الفرنسية أثناء ثورة فاس «الدامية»... وقبل هذه وتلك، عرف الريف انتفاضات واسعة سنوات 1863، 1866، 1871، 1883، 1893 و1898 ضد القوى الاستعمارية التي كانت تتنافس على إخضاعه لتبعيتها؛ علما أن الريف هو آخر منطقة في بلاد المغرب يمكن للمخزن أن يدعي بسط سيطرته عليه، بل أنه كان يعتقد ويؤمن، أيما إيمان، بأن كل هجوم خارجي على الريف له فضل عليه؛ من حيث، أولا، تركيع وتطويع أهل الشمال عموما وإذلال أمازيغ الريف خصوصا؛ ومن حيث، ثانيا، كسر أنفتهم وإضعاف نزوعهم نحو الحرية وميلهم إلى الاستقلال عن سلطة المخزن.

وفي خضم الصراعات القائمة بين القبائل من جهة والمخزن وحلفائه الأجانب من جهة أخرى، والمحتدمة من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، تحضرنا، شهادة الأستاذة زكية داوود على سلوك وتصرفات المخزن، في كتابها «عبد الكريم، ملحمة من ذهب ودم» (Ab-delkarim. Une épopée d'or et de sang. E.Seguier)، أن المخزن، استثمر شعور الوطنية الحية التي تميز الريفيين، فتآمر ضدهم بالتحالف مع القوى الأجنبية «لصرف غرائزهم الحربية عنه وتوجيهها نحو الخارج». ولكن كان لأحداث الريف ما بين سنة 1863 و1898، وخاصة واقعة قتل إحدى جنرالات اسبانيا سنة 1893، (كان لهذه الانتفاضات) وقع عكسي على خدعة المخزن و«تشطانيته وتحرامياته»؛ فعوض بقائه مستريحا في منصة الفرجة، تنوب عليه القوى الاستعمارية في سفك دماء أهل الريف، فرضت عليه القوى الأجنبية تنفيذ التزاماته الاتفاقية والتقيد ببنودها وأمرته بالتحرك لقمع «الانتفاضة» ووضع حد لتمرد «رعاياه» في الريف. ومن أجل ذلك أمر السلطان، وبتعليمات استخباراتية أجنبية، الإعلان عن أجرأة بعض العقوبات ومنها: اعتقال 200 شخص من ممثلي العائلات من قبيلة بني أورياغل، وسجن عائلة عبد الكريم وكل عائلة الخمليشي التي كانت تقود ثورة في مليلية ضد 20.000 من الجنود الاسبان (زاكية داوود، صفحة 34 من المرجع السابق).

السلطان عبد العزيز إلى جانب لعبته المفضلة.

إذن، فسياسة التهدئة أسلوب وخيار وبديل فرضه الواقع الذي ينطق باستحالة السيطرة على الأرض بالقوة العسكرية، مهما بلغ عدد أفرادها أو تطور عتادها وتقنياتها. كما أن قطع الرؤوس، والاعتقالات، وممارسة التعذيب، وهدم المنازل، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وإحراق المحاصيل وسلب الممتلكات، لن يفي بالغرض: وهو التمكين للاستعمار.

فهل اتفاقية 30 مارس 1912 استعمار أم حماية؟

يتبع.

كان يرى بلاد المغرب، ولماذا فشل في تطبيق إستراتيجيته التي اتبعها وهو العسكري الذي استفاد من تجربة كبيرة في إرساء المستعمرات الفرنسية من طونكين، المتاخمة للحدود مع الصين، وبعدها مدغشقر، ثم إلى جنوب وهران بالجزائر قبل أن يدخل إلى المغرب كأول مقيم عام فرنسي (العدد 587).

الجفاف يعري فشل السياسات المتوحشة في القطاع الفلاحي

الحسين لهناوي

تشكل زراعة الحبوب المادة الأساسية لتغذية الشعب المغربي، بحيث يقدر معدل الاستهلاك السنوي من الحبوب بأزيد من 60 مليون قنطار، يمثل القمح العمود الفقري لهذه الكمية، وهو ما يوازي معدل 200 كلغ للفرد سنويا، هذا الرقم يفوق معدل الاستهلاك العالمي من هذه المادة بثلاث مرات. مع ذلك فإن المساحات المخصصة لهذه الزراعة الحيوية تشمل، في معظمها، أراضي خاضعة لحجم التساقطات المطرية ومستوى انتظامها خلال الدورة الزراعية، منذ عملية الزرع إلى عملية الحصاد. إلا أن وثيرة السنوات الجافة أصبحت سريعة مما أدى إلى توسيع دائرة التصحر لتشمل حتى المناطق المعروفة بإنتاجها الهام مثل منطقتي الشاوية والرحامنة. إن ظاهرة الجفاف ناتجة عن تغيرات مناخية كبرى، أحد أسبابها التقلص المستمر للمساحات الخضراء من غابات وأراضي غير محروثة، لصالح التوسع العمراني السريع. في هذا الصدد، بينت الدراسات الميدانية أن معدل الأراضي الصالحة للزراعة التي يلتهمها التعمير يفوق أربعة آلاف هكتار كل سنة، وهذا رقم مهول يهدد مستقبل الأجيال القادمة بعدم توفرها على المنتجات الفلاحية الضرورية لتغذيتهم.

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب بحوالي 8.5 مليون هكتار، أزيد من نصفها مزروعة بالحبوب (4.3 مليون هكتار) وتقع في الأراضي البورية (الشاوية والرحامنة وزمور والغرب وسايس)، هذه المناطق تساهم في مجموع الإنتاج الوطني للحبوب بما يفوق 70 في المائة خلال سنة عادية، فيما تغطي المناطق الشمالية والمناطق الجبلية أقل من 30 في المائة.

هذه الخاصية التي تميز الشعب المغربي في الاستهلاك الكبير لمادة الحبوب ومشتقاتها، تستوجب إعطاء الأولوية القصوى لهذه الزراعة لا من حيث تخصيص الأراضي الخصبة لها مع توفير مصادر المياه، ولا من حيث تقديم الدعم العمومي والتأطير التقني واللوجيستيكي للفلاحين الذين يتعاطوا لزراعة هذه المادة الحيوية، إلا أن العكس هو الحاصل: فمنذ الاستقلال الشكلي، واسترجاع الأراضي الفلاحية التي اغتصبها المعمرون الفرنسيون من القبائل بموجب اتفاقية «ايكس ليبان» المشؤومة التي منحت للدولة الاستعمارية ضمانة الحفاظ على كافة مصالحها الإستراتيجية، مقابل ضمان هذه الأخيرة لحماية النظام المخزني، سينشب صراع سياسي بين قطبين رئيسيين: قطب يسار الحركة الوطنية، الذي كان يطمح إلى إقامة إصلاح زراعي يهم إرجاع الأراضي التي نهبها المعمرون إلى القبائل التي انتزعت منها، ليتم استغلالها من طرفهم والقطب الثاني الذي يضم القصر وقاعدته المشكلة من الملاكين العقاريين الكبار الذين كانوا متعاونين مع الاستعمار والذين استولوا، بأساليب مختلفة، على مساحات هامة من الأراضي المسترجعة. ويتمثل هدف القطب الأول في إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي لتغذية الشعب من خلال زراعة الحبوب والقطاني والزراعات السكرية والنباتات الزيتية في الأراضي الخصبة والتي تتوفر على مصادر المياه، في حين أن القطب الثاني كان يعطي الأولوية لتزويد الأسواق الفرنسية بما تحتاجه من خضروات وحوامض، وبالتالي استفادته من الانخراط في السوق الرأسمالي ومراكمة الأرباح بالعملة الصعبة. سينتهي الصراع لصالح قطب القصر والملاكين العقاريين، الذين استفادوا من ضيعات حديثة شاسعة على الأراضي الخصبة في السهول والأحواض المسقية وسيستفيدون من التجهيزات الهيدروفلاحية الضرورية لإنتاج المواد الموجهة للتصدير والتي كانت الأسواق الفرنسية، على الخصوص وبعض الأسواق الأوروبية الأخرى في حاجة إليها. أما زراعة الحبوب والقطاني فتم تهميشها إلى الأراضي البورية ذات الخصوبة المتواضعة والخاضعة للتساقطات المطرية وتقلباتها المتكررة. لقد استمر تطبيق هذه السياسات الفلاحية، منذ بداية الستينات وكرسها ما سمي بمخطط المغرب الأخضر ثم بعده مخطط الجيل الجديد وكلها تسميات تغطي عن التوجه الليبيرالي المتوحش الذي يمليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على النظام والقاضي بتخلي الدولة عن المرافق والمؤسسات العمومية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي. في هذا الإطار تم تفويت الشركتين الوطنيتين «صوديا» التي كانت تستغل حوالي 70.000 هكتار منها 40.000 هكتار كلها أشجار مثمرة و«صوجيطا» التي كانت تدبر مساحات من زراعة الحبوب إلى الرأسماليين. هذا التوجه تعمق بإدخال الرأسمال الصهيوني الذي يستفيد من الأراضي بدعم سخي بموجب اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم، كما أقدم النظام على إصدار قوانين تهدف إلى الاستيلاء على أراضي الجموع التي تشمل حوالي 12 مليون هكتار كلها ملك للجماعات والسلاليات، هذه القوانين تجيز للرأسماليين المحليين والأجانب بما فيهم الصهاينة والخليجيين الاستثمار في هذه الأراضي ضدا على أصحابها الشرعيين. ومن المعلوم أن هذه الأراضي الجماعية وأراضي السلاليات تخضع لوصاية وزارة الداخلية التي تشرف على تسييرها من خلال ما يسمى بنواب الجماعة، هؤلاء تختارهم السلطة ويكونون رهن إشارتها لتنفيذ تعليماتها. ولقد انتفض العديد من القبائل في جنوب المغرب وشرقه احتجاجا على هذا الحيف، حيث أسسوا تنسيقياتهم التي تناضل على حقوقهم المشروعة. فالمطلوب الآن هو إسقاط القوانين التي تبيح توزيع أراضي الجموع على الرأسماليين وتأسيس تعاونيات من طرف ذوي الحقوق لاستغلالها بعيدا عن وصاية السلطات. هؤلاء هم أصحابها الشرعيين الذين ورثوها عن أجدادهم منذ عشرات السنين، فهم معروفون بالتدبير الجماعي للأراضي الزراعية والمراعي وكذلك التوزيع العادل للماء، وفق قوانينهم المحلية.

بصدد موقف النهج الديمقراطي العمالي من الازمة السورية؟

ابو علي بلمزيان

يمثل موقف النهج الديمقراطي إزاء الصراع في سوريا قراءة جذرية تتجاوز السرديات السائدة، سواء تلك التي تتبناها الأنظمة الاستبدادية باسم "الممانعة"، أو التي تروجها القوى الإمبريالية باسم "التحرر والديمقراطية". فمن خلال اعتبار إسقاط بعض مناطق النظام السوري نتيجة لغزو أمريكي تركي صهيوني بتنفيذ الميليشيات الإرهابية التابعة لداعش، يضع النهج الديمقراطي العمالي الصراع في إطاره الامبريالي الأوسع، حيث يتم توظيف الأصولية الدينية كأداة لتفتيت الدول الوطنية وإعادة رسم خريطة المنطقة بما يخدم مصالح الإمبريالية العالمية.

هذا التحليل ينطلق من رؤية ماركسية أممية تربط بين الصراع الطبقي الداخلي والأجندات الإمبريالية الخارجية. فالغزو لم يكن مجرد تدخل عسكري، بل كان جزءا من مشروع شامل لتدمير الدولة السورية ككيان مستقل، وتحويلها إلى كانتونات طائفية وإثنية متناحرة. هذا التفتيت ليس مجرد صدفة تاريخية، بل هو تجسيد لاستراتيجية إمبريالية طويلة الأمد تسعى إلى إضعاف أي قوة إقليمية قد تشكل تهديدا للتفوق الصهيوني ومصالح الإمبريالية الأمريكية.

من هذا المنطلق، فإن الميليشيات الإرهابية التابعة لداعش ليست سوى أداة في أيدي هذه القوى الإمبريالية. فالإرهاب لم يكن يوما حركة ذاتية النشوء أو مجرد رد فعل على القمع أو الاستبداد، بل هو صناعة إمبريالية تهدف إلى تدمير المجتمعات من الداخل وتشويه المطالب الشعبية بالحرية والكرامة. لقد تم توظيف داعش كفزاعة لإعادة صياغة التحالفات الإقليمية، ولتبرير التدخلات العسكرية الأمريكية والتركية تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب"، بينما كان الهدف الحقيقي هو إسقاط الدولة السورية وتدمير بنيتها التحتية وإخضاعها لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.

من هنا، يصبح موقف النهج الديمقراطي العمالي موقفا مبدئيا يتجاوز الاستقطاب الزائف بين نظام استبدادي يدعي "المقاومة" وقوى معارضة مخترقة من قبل الميليشيات الإرهابية المدعومة من الإمبريالية. فالموقف الجذري هو الذي يرفض كل أشكال التدخل الإمبريالي، سواء أتت من الولايات المتحدة أو تركيا أو الكيان الصهيوني، وفي الوقت نفسه يرفض كل أشكال الاستبداد والقمع الداخلي. هذا الموقف لا يتورط في اصطفافات جيوسياسية، بل ينحاز إلى الطبقات الشعبية والمقهورة، ويدعم حقها في تقرير مصيرها بعيدا عن أي وصاية خارجية.

لكن النهج الديمقراطي العمالي، من خلال هذه القراءة العميقة، لا يسقط في فخ المساواة بين الجلاد والضحية، أو في تبرير قمع النظام السوري للحراك الشعبي. بل إنه يرى في انحراف الثورة السورية نحو العسكرة والتطييف نتيجة لتدخل القوى الإمبريالية والإقليمية التي عملت على إجهاض أي مشروع ديمقراطي جذري. فالمشروع الثوري الحقيقي لا يمكن أن يتحقق عبر ميليشيات إرهابية أو عبر معارضة مدعومة من الإمبريالية، بل عبر حركة شعبية مستقلة تحمل مشروعا ديمقراطيا جذريا يربط بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية.

هذا الموقف الفريد لا يسعى فقط إلى فهم الصراع في سوريا، بل يتجاوزه إلى طرح رؤية أممية بديلة للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية والأصولية الدينية والاستبداد. فهو يدعو إلى بناء حركة تحرر أممية ترفض الاصطفافات الزائفة، وتربط بين النضال ضد الإمبريالية والنضال ضد الأنظمة الاستبدادية العميلة، وتتبنى برنامجا ثوريا للتغيير الجذري، يقوم على الديمقراطية الشعبية والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني.

بهذا المعنى، يمثل موقف النهج الديمقراطي العمالي نقطة تحول في الخطاب اليساري الراديكالي، لأنه يعيد الربط بين الموقف المبدئي من الإمبريالية والموقف المبدئي من الاستبداد، رافضا كل أشكال الوصاية الخارجية والاستبداد الداخلي. إنه موقف يتجاوز التحليل السطحي للصراع، ويطرح مشروعا ثوريا أمميا يربط بين النضالات في سوريا وفلسطين ومصر والعراق وكل مناطق الهيمنة الإمبريالية، مؤكدا أن الصراع في جوهره هو صراع طبقي أممي ضد نظام عالمي قائم على الاستغلال والقمع.

بناءً على هذا التحليل، يصبح من الضروري دعم هذا الموقف الجذري الذي لا يخضع للابتزاز الإيديولوجي أو الاصطفافات الجيوسياسية، بل ينحاز إلى الشعوب المقهورة، ويربط بين النضال ضد الإمبريالية والنضال ضد الأنظمة القمعية العميلة. بهذا فقط يمكن بناء حركة تحرر أممية حقيقية قادرة على مواجهة التحديات التاريخية التي يفرضها النظام الإمبريالي العالمي، وفتح أفق جديد للتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الحسيمة: مساء يوم 12 فبراير 2025

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 593
■ من 20 الى 26 فبراير 2025
annahjad@gmail.com

حركة 20 فبراير، ذكرى ودروس

تحل ذكرى حركة 20 فبراير الرابعة عشرة، في سياق دولي، إقليمي ومحلي متميز باحتداد الصراعات على مختلف الواجهات، وخاصة بتعميق الصراع الطبقي في بلادنا، بين كتلة طبقية سائدة تملك وتحكم بامتلاكها كل أدوات القهر والقمع الطبقيين، بينما تستمر الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين في تحمل الكوارث والانعكاسات الخطيرة للسياسات الطبقية للنظام الرأسمالي التبعي.

معلوم أن المعارك التاريخية التي خاضها الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي والاستعمار الإسباني والملاحم التي خلدتها المقاومة وجيش التحرير في المدن والقرى والمداشر، تبقى خالدة في الذاكرة، ولا يكاد يماثلها من حيث الأهمية التاريخية سوى تلك الهبات الشعبية التي انطلقت في يوم واحد يوم 20 فبراير 2011 في جميع مناطق البلاد بشعار واحد وموحد: «الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد».

ونحن نخلد اليوم الذكرى الرابعة عشرة لهذه الحركة المجيدة، وبعدما نالته من تقييم ونقد وتسجيل ما أبدعته من شعارات وأشكال نضالية، وما أخلفته بالمقابل كحركة شعبية من مواعد مع التاريخ، نعود في هذا العدد من الجريدة الذي يتزامن إصداره مع هذه الذكرى، لطرح السؤال الكبير حول استشراف افاق ومعالم التغيير والمجتمع المنشود في ظل المتغيرات المتسارعة واحتداد التناقضات محليا واقليميا ودوليا...

جدوة 20 فبراير: توهج الحضور في عتمة الغياب

المصطفى خياطي

صحيح أن الزخم فتر وتوارى، إلا في بعض المناسبات القومية مثل قضية فلسطين ومناهضة التطبيع حيث ترفع شعارات وتُتلى كلمات وبيانات ذات عمق ومطلب سياسي موجه للنظام وليس لمسؤول قطاعي. غير ذلك فجدوة حركة 20 فبراير مستمرة في شقها الاقتصادي والاجتماعي والمطلبي المادي التي صارت تتسم بتحدي الخوف. فالحضور لازال متوهجا: حضور نفس القضايا والمشاكل مثل السكن والشغل والصحة ومقاومة جشع مافيات العقار الذين يستصدرون من السلطات المخزنية قرارات الإفراغ والهدم والترحيل، وكذلك حضور واستفحال ارتفاع الأسعار التي سبق في الماضي ان تشكلت من أجلها تنسيقيات مناهضة الغلاء قبل بروز 20 فبراير بمدة ليست بالطويلة. لكن بعد 20 فبراير وإبان حراكها، اندمج المطلب ضمن مطالب أخرى وتوجه النقد إلى المسببات السياسية التي لا تعدو ان تكون إلا جملة السياسات الطبقية التفقيرية تجاه الشعب المغربي. أما نقابيا، حضور نفس القضايا لا زال متوهجا في احتجاجات وإضرابات مختلف الفئات الشغلية من طبقات عاملة في مختلف المواقع الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وأبرز هذه الحركات العمالية لازلنا نشهد الصمود البطولي لعاملات وعمال شركة «سيكوميك» بمكناس، ومعارك القطاع الفلاحي في الجنوب والغرب وعمال المناجم كما شهدنا في السنين الأخيرة احتجاجات الأساتذة المتدربين والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والحراك التعليمي الأخير.

إذن هذه إجمالا بعض مظاهر الحضور المتوهج الذي أخرج الناس إلى الشوارع سنة 2011 وعلى رأسهم شباب كله آمال وتطلعات، أخرجوا السياسة من بين جدران المقرات والصالونات والقاعات، وأنزلوها إلى الشارع، عكس الانتفاضات التي سبقتها (81 – 83– 84 – 90 2007 – 2008...) التي خرجت من أجل مطالب مادية ونقابية صرفة. صحيح أتت بعد هبة 20 فبراير حراكات الريف وجرادة وفكيك لكن الغالب في المطلب هو الجانب الاجتماعي مع الإشارة طبعا بالمناسبة والمناسبة شرط ان حراك فكيك بدأ يرفع مطالب سياسية في الآونة الأخيرة من خلال المطالبة برحيل حكومة أخنوش.

ورغم احتداد الصراع الطبقي واستمرار النظام المغربي في تصريف أزمته على حساب الطبقة العاملة والشغيلة وعموم الفئات الشعبية الكادحة، وعلى اعتبار أن حركة 20 فبراير كانت حركة اجتماعية في تنظيمها وسير برامجها وطبيعة الوعاء التنظيمي الذي كان ينظم خرجاتها من

الإعداد القبلي أدبيا وماديا ولوجيستيا إلى التدبير الميداني والنضالي ووصولا إلى جموعات التقييم ومناقشة الآفاق. إلا أنه وبعد 2013 / 2014 صرنا نعيش غيابا معتما للتنظيم والوعاء الوحدوي لتطوير الفعل النضالي وتثويره أمام تنامي نسب الفقر والبطالة واستفحال الهجوم النيوليبرالي على حقوق المغاربة ومكتسباتهم، إذ أن حركة 20 فبراير كانت بمثابة نموذج متقدم للعمل الجبهوي : جبهة شعبية تجسدت بزخم الحضور الميداني لكل فئات الشعب، وجبهة ديمقراطية منتظمة في مجالس دعم مُشكلة من قوى مناضلة يجمعها مناهضة المخزن وسياساته الطبقية.

و إذ أن سياسات النظام الطبقية والتي ليست اختيارا بل تمظهرا لطبيعة النظام اللاشعبية واللاديمقراطية وتخضع كلية لإملاءات الدوائر والمؤسسات المالية والشركات العابرة للقارات، فإن القوى المناضلة وعلى رأسها الأحزاب اليسارية والإطارات الحقوقية والنقابية الجادة وكذلك باقي أدوات الدفاع الذاتي للجماهير وتنظيماتها الذاتية ،لا خيار أمامها سوى التكتل واستحضار ما حققته وانتزعته حركة 20 فبراير في ظرف وجيز من النضال، وما فرضته على النظام من تنازلات، ومقارنة بما يمكن أن يكون عليه الحال إذا اجتمع الكل لتطوير أداء الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وجبهتي إسقاط قانون الإضراب ،و استحضار كذلك الاستعدادات الهائلة التي ما فتئت تبديها الجماهير الشعبية في مقاومة القرارات التراجعية والافتراسية، ولا أدل على ذلك حراك فكيك وجرادة وقبلها الريف.

20 فبراير شكلت درسا ليس فقط لليسار بتشعباته الإصلاحية والراديكالية، بل لقنت درسا للنظام المخزني مفاده ان الشعب المغربي شعب حي، قد ينام وقد يمرض ولكن لا يموت.

حركة 20 فبراير 2025، قراءة و دروس

إن الصراع الطبقي في المغرب وتعبيراته السياسية وقياداته وأساليب نضاله عرف متغيرات جوهرية من مرحلة لأخرى، وإذا كان الماركسيون الثوريون يرون بأن أزمة حركات التحرر هي أزمة البورجوازية المتوسطة الضبابية المشروع في الموقف من الرأسمالية وبديلها، فهي في الوقت نفس أزمة البديل المتمثلة في غياب الأداة السياسية للطبقة العاملة وجماهير الكادحين، فإن نضال الشعب المغربي ضد النظام الكومبرادوري التبعي سيعبر عن نفسه بأشكال تنظيمات وأساليب مختلفة تتناسب مع كل طور من أطوار الصراع الطبقي والسياسي ببلادنا ومتأثر طبعا بالمتغيرات الجوهرية على الصعيد الكوني والجهوي وبالحمولة الفكرية لقوى التغيير.

إ.ج

فقد جربت الانتفاضات الحضرية والقروية التي ووجهت بالرصاص الحي وما صاحبها من انتهاكات جسيمة ومن استشهادات ومن اعتقالات بالجملة واختطافات ومقابر جماعية وصولا إلى الإضرابات في وحدات الإنتاج والقطاعات العمومية وما صاحبها من تنكيل وطرد تعسفي واسع من العمل...

لقد ختم الطابع التقدمي والاشتراكي هذه المرحلة من حيث مكونات المعارضة السياسية للنظام، كل ذلك صاحبته تصريحات من جهة النظام فيها احتقار للشعب والتلويح بتصفية المعارضين وبتجفيف وجودهم .

وإذا كانت التناقضات السياسية في البلاد والتحولات العالمية مع تفكيك المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينات قد أضعفت الحركة التقدمية والاشتراكية عموما وخاصة بعد التمخزن التدريجي لبعض مكوناتها ونخبها منذ نهاية التسعينات بتخليها عن برنامج النضال الديمقراطي وفي حده الموحد: «المجلس التأسيسي»، هذه القوى التي انخرطت في مزاعم النظام لوجود إمكانية لإحداث «الإصلاح» من داخل نفس بنيات النظام للدستور الممنوح و«طي صفحة الماضي» بأسلوب «الصفح الجميل» البعيد بمسافات مفاهيمية وعملية عن مرجعية وتجارب العدالة الانتقالية الرائدة المرتبطة بالتغيير الديمقراطي، هذا الرهان انتهى إلى الفشل الذريع، واستطاع النظام لف القوى المعارضة التقليدية حوله وإعادة هيكلة قوته الاقتصادية والسياسية عبر صناعة وجوه لنخب وجمعيات وأحزاب سياسية جديدة لمحاولة الحفاظ على «التعددية الحزبية» الفارغة بدون تعددية سياسية حقيقية وللإيهام بوجود نموذج «مغربي» للاختيار الديمقراطي للنظام وللرغبة في صناعة مجتمع مدني موالي لدرجة تم الترويج لكون «نظام المخزن انتهى» ولم يعد موجودا وأن الدولة «في طريق الانتقال الديمقراطي».

أكيد أن تضحيات القوى التقدمية في المغرب كانت كبيرة ومهولة وجسيمة، خصوصا إذا قارناها بكبر التنازلات التي قدمت بدون تحقيق الديمقراطية الشعبية التي كانت هدفا لهذا النضال من نهاية الخمسينات إلى التسعينيات.

إن هذه التضحيات الجسيمة والتحولات الدولية والتفاف قوى اليسار التقليدي حول المخزن أضعفت قوة اليسار التقدمي بصفة عامة وفسح المجال لتواجد القوى الهوياتية وعلى رأسها القوى الإسلامية في الساحة ضمن موجة عامة في العالم العربي والبلدان المغاربية والتي حاولت في البداية أن تجعل من نفسها بديلا، ومن القوى التقدمية نقيضا لها وتم استعمالها لمحاولة التصفية النهائية للقلاع التقدمية والماركسية الثورية، في حين بقيت القوى التقدمية الجذرية والثورية وفي مقدمتها قوى الحركة الماركسية اللينينية مقاومة ومنشغلة بأزمتها الذاتية في صراع وجودي مع القمع واختلال موازين القوة ومع دعاية «نهاية الماركسية» و«نهاية الاشتراكية» التي أغرت العديد من مثقفي اليسار بما فيهم بعض الثوريين الذين أتعبهم النفس الثوري وفضلوا النزول أو تغيير البوصلة فاقدين الثقة في «القدرات الثورية للجماهير» من جهة وفي «سوريالية» التنظيم المكلف والمتعب والطويل النفس لبناء حزب الطبقة العاملة سياسيا ولبناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة ولم يكن هذا خاصية محلية فقط بل كان خاصية عامة ما عدا في بعض القلاع التي تجذر فيها الفكر التقدمي والشيوعي جماهيريا وخلق لذلك مدارس جماهيرية ضد رأسمالية.

في ظل تفكك الأنظمة الاشتراكية وسيادة التشكيك حول البديل استطاعت بعض الحركات الهوياتية وبخاصة الإسلامية بفعل الوسائط التي تتوفر عليها من استقطاب شرائح من العمال والكادحين من الأحياء الشعبية في صفوفها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية مما نقل المطالب العمالية والشعبية إلى داخل هذه التنظيمات وفرض عليها تكييف أدبياتها التأسيسية مع متغيرات الصراع الطبقي فبعضها التحق علنا بالنظام وبأجنداته وسياساته مستعملا شعبويته في مواجهة مطالب الجماهير ودعا إلى التمخزن مثل العدالة والتنمية خلال موجة حركة 20 فبراير، وبعضها استمر معارضا للنظام ويطرح «البديل الإسلامي» ثم «الميثاق الوطني»، ويتبادل التوجس والحذر بينه وبين القوى التقدمية واليسارية المناضلة وقليلا من النقاش العمومي إضافة إلى التنسيق الميداني إبان المعارك.

لقد كانت حركة 20 فبراير التي انطلقت سنة 2011 بداية لإحداث تغييرات جوهرية في ساحة التناقضات السياسية بالبلاد، ولقد شكلت «الثورة التونسية» و«ثورة 25 يناير» بمصر، وخروج الجماهير الغفيرة باليمن حافزا لشعوب المنطقة لرفع ذات الشعارات «الشعب يريد...» وللنزول الجماهيري للشوارع والذي فاق عدديا حتى الثورات النوعية في التاريخ الحديث (الثورة الفرنسية والثورة الروسية) لكن بدون أن يحقق مهام الثورة الديمقراطية الشعبية المنشودة ولا أن يحرر شعوب العالم العربي والبلدان المغاربية من ثقل الاستبداد والفساد.

لقد انطلقت المبادرة في المغرب من المكونات الشبيبية للحركة التقدمية وانخرطت فيها القوى التقدمية المناضلة ومكونات حقوقية وتيارات نقابية وبعض مكونات الحركة الإسلامية وغيرها. ورغم التفاوت بين هذه المكونات في التموقع والأداء إلا ان التساكن عموما تحقق، وحقق جاذبية لجماهيرية الحركة التي وصلت إلى الخروج خلال الذروة في أزيد من 100 مدينة.

لقد كانت الأرضية التي أعلنت في الفيسبوك أو من مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أرضية بسيطة وشعارات مكثفة وموحدة لإرادة الشعب في التغيير ك «الشعب يريد اسقاط الاستبداد والفساد» «حرية كرامة عدالة اجتماعية مساواة ديمقراطية «ووضعت الأرضية السياسية العامة المؤطرة للتغيير ووضعت مطالب ديمقراطية عامة لا يجادل فيها أحد من المكونات:

×حل البرلمان
×إسقاط الحكومة
×المجلس التأسيسي

وسمحت لكل القوى المعارضة للنظام بالانخراط في النضال الجماهيري في الساحات بالتركيز على العدو الطبقي المشترك والمهمة المركزية «إسقاط الاستبداد والفساد» ومحاولة تدبير التناقضات الأيديولوجية والسياسية وسط الشعب من خلال الجموع العامة وأسبقية النضال الميداني والخروج للساحات إلى غيره وتم استيعاب دعاة «الملكية البرلمانية الآن» كما تم استيعاب دعاة «إسقاط النظام الآن» ضمن الحركة وشعاراتها الموحدة. وتم تأسيس مجالس للدعم كان هدفها تجنيد الإمكانيات المادية والتعبوية لحركة 20 فبراير.

وإذا كانت «حركة الشعب يريد ...» في العالم العربي ملهمة وقد استطاعت إسقاط بعض رموز الأنظمة (تونس ومصر) وأعطت أملا في إمكانية التغيير بواسطة النضال الجماهيري في الساحات واستطاعت أن تبرهن على أن الشعوب رغم كل الدس المسموم لخطط «فرق تسد» فقد استطاعت أن تحافظ على وحدة ما ضد الأنظمة الديكتاتورية أو أنظمة ديمقراطية الواجهة، لكن عوامل جوهرية في أزمة حركة التحرر في العالم العربي أعاقت إمكانية تحقيق النصر حتى النهاية وتحقيق الأهداف الديمقراطية الشعبية المنشودة حيث تمكنت قوى الثورة المضادة من

20 فبراير(اليوم التالي) في المغرب
7 أكتوبر(اليوم التالي) في فلسطين

غسان أبو نجم*

شهدت المنطقة العربية بعد عام 2011 حراكات شعبية شملت العديد من البلدان أقل ما يمكن تسميتها رياح التغيير والصحوة الشعبية بغض النظر عما خطط لهذه الحراكات والجهات التي وقفت خلفها.

لقد خلصت العديد من الدراسات العربية والعالمية أن الثورات العربية المزعومة؛ إبان عصر الربيع العربي هي ثورات تلفزيونية فضائية بامتياز؛ لعبت فيها قنوات عربية وعالمية دور البطل الثوري والقائد الموجه للحراكات، وهذا الاستنتاج لا ينفي بأي حال من الأحوال دور الجماهير على الأرض، وإنما يشير بوضوح للدور الموجه والمحرض الذي لعبته هذه القنوات في توجيه هذه الجماهير الغاضبة، ولعبت بذلك دور الحزب القائد لهذه الجماهير، وهذه النتيجة بتقديري ملفتة للانتباه وتستدعي من الباحثين والمختصين درسها والوقوف على أهميتها، وأن هذا الدور الإعلامي جاء ضمن رؤية وتصور واضح لمهندسي الربيع العربي، وهو أن تكون هذه الحراكات والثورات المزعومة بدون قيادة حزبيه موجهه لها وبلا أيديولوجية واضحة ليبقى القرار والتوجيه بيد هؤلاء المهندسين في غرف عملياتهم في قطر، وأضحت قناة الجزيرة هي الموجه الحقيقي لهذه الحراكات، وهذا ما أكده برنار ليفي الصهيوني ومن بعده عزمي بشارة.

إن هذه المقدمة كانت ضرورية للتدليل على حجم الدمار الذي ألحقته هذه الماكنة الإعلامية في تمرير المخطط الامبريالي الصهيوني في تقسيم الوطن العربي وإعادة تقسيمه وتحويل بلدان عربية إلى جثث هامدة؛ تتناهشها عصابات مسلحة جهوية مناطقية، ليبيا مثلا وبلدان أخرى ترزح تحت خط الفقر الاقتصادي وتقف على حافة الإفلاس مثل مصر، وأخرى تديرها أجهزة وأحزاب يرأسها البنتاغون وجهاز المخابرات الأمريكية كتونس، وأدخلت اليمن في دوامة من الصراع الطائفي المناطقي، وجلبت إلى سوريا كل مرتزقة العالم وأجهزة مخابراتها؛ عاثت دمارًا وخرابًا في الوطن السوري وأعادت زيادة إلحاق دول الخليج إلى الامبريالية العالمية وضمنت بعدم قدرة العراق على تجاوز أزمته الاقتصادية والطائفية. هذا هو المشهد العام للوطن العربي، وهذا ما ألحقه الربيع العربي المزعوم في بلدانه، وهذا ما خطط له مهندسي هذا الربيع وما روج له إعلام الربيع العربي وقناة الجزيرة. في ظل هذا الوضع المزري والمهين لهذه البلدان العربية؛ أصبح من الطبيعي جدًا الانتقال إلى المرحلة الثانية من مخطط الشرق الأوسط الجديد بعد ضمان نجاح المرحلة الأولى، وهذا المخطط هو دخول الكيان الصهيوني العلني إلى جسم الأمة العربية وتطبيع علاقته مع بلدان عربية جديدة، بعد أن كان طبّع مع مصر بعد كامب ديفيد، ومع الأردن في اتفاقات وادي عربة، ومع السلطة الفلسطينية في أوسلو، ودخلت قطر مركز مهندسو التطبيع بعلاقات اقتصادية واسعة، وتلاها الإمارات العربية المتحدة عبر التنسيق العسكري والأمني وإجراء مناورات عسكرية مشتركه مع سلاح الجو الصهيوني وأرسلت السعودية وفودًا اقتصادية، وغير اقتصادية للكيان الصهيوني؛ عدا عن الدور الأمني الخطير الذي تلعبه مخابرات العدو الصهيوني في السودان وليبيا.

لم يكن التطبيع الرسمي هو ما يخطط له مهندسو الربيع العربي فقط، فهذا الأمر أصبح تحصيل حاصل بعد ما آلت إليه أحوال هذه البلدان، كما أشرنا سالفا، إنما الأمر الهام والضروري هو التطبيع الشعبي مع الكيان المغتصب، وهذه مهمة خطيرة جدًا تحتاج إلى التخطيط الدقيق لها.

وقد ارتكزت على عاملين مهمين:

الأول: نشر وتعميم ثقافة التطبيع في أوساط الجماهير العربية وجعلها ثقافة مقبولة شعبيًا.

الثاني: ولتنفيذ العامل الأول؛ نشر وتأسيس مراكز ومؤسسات محلية ومدنية مهمتها التواصل مع المجتمعات المحلية مع التركيز على الجيل الشاب.

ان اهم نتائج هذا الحراك المبرمج والتي لم يرد مخططوه حدوثه هو التقاط هذه التجربة الحراكية الشعبيه من قبل الجماهير الشعبية في بلدان المنطقة العربية والتي لم يخطط لها أن تكون في دائرة التغيير كما حدث في المغرب التي انتفضت فيها الجماهير الشعبية في العشرين من فبراير لتعم الانتفاضة البلاد ويسقط الشهداء وتعرض فيها مناضلون الحرية للملاحقة والاعتقال وترغم قيادة البلاد إلى إصدار عدة قرارات تمس الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تم لاحقا التراجع عنها من قبل حكومة العدالة والتنمية.

إن ما ميز الحراك الشعبي المغربي عن باقي الحراكات العربية أمرين هامين:

الأول لم يكن حراك عشرين فبراير موجها من مهندسي الربيع العربي ومشغليهم.

الثاني أن من وقف في وجه هذا الحراك قوى الدين السياسي التي تسلمت مقاليد الحكم في البلدان التي سادها الربيع العربي مما يدلل على أن هذا الحراك كان بحق حراكا شعبيا قادته قوى وأحزاب وطنية تقدمية تحمل لواء التغيير وتناضل من أجل مطالب محقه وكانت معبرا صادقا وحقيقيا عن مطالب هذه الجماهير لهذا تم سحقها وبقوة من قبل حكومة المخزن التي وقفت في وجه هذا التغيير. لقد شكلت هذه الحركات الشعبية الإرهاصات الأولى للتغيير على صعيد الوطن العربي ودفعت الجماهير العربية وبمناسيب مختلفة إلى الاستمرار في النضال لتحقيق مطالبها اليومية الملحة والاستراتيجية المهمة والتي تمثلت في النضال ضد العدو المشترك الكيان الصهيوني عبر إفشال محاولات التطبيع معه ووقف تغلغله السرطاني في جسد الأمة العربية والاستيلاء على مقدراتها وتحويل المنطقة العربية برمتها إلى ملحق وتابع للكيان الصهيوني وحلفائه ونهب ثرواتها، وهذا ما التقطته المقاومة الفلسطينية التي أدركت حجم وخطورة المخطط الامبريالي الصهيوني في خلق واقع جديد وبقوة الاحتلال لفرض صيغة جديدة للشرق الأوسط قائم على أساس إبادة وتهجير الشعب الفلسطيني وضرب أي حراك في الوطن العربي يقف ضد مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يشترط وجوده إنهاء كافة أشكال المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا وفي أي بقعة تتواجد فيه.

لقد بادرت المقاومة الفلسطينية ونتيجة لمعلومات استخباراتية كما أعلنت لبدء معركة طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر لإفشال ما كان سيقوم الاحتلال الصهيوني به بعد انتهاء الأعياد اليهودية أي قبل أيام من بدء معركة الطوفان والتي كان يهدف إلى احتلال قطاع غزة والسيطرة على كامل مفاصله وتصفية المقاومة الفلسطينية والشروع بتهجير الشعب الفلسطيني وتحويل غزة إلى بقعة استثمارية ونهب مخزون الغاز من بحر غزة وإنشاء قناة بن غوريون التي تربط البحر الاحمر مع البحر المتوسط وتشكل بديلا لقناة السويس وتقطع طريق الحرير وتضيق الخناق على الصين إضافة إلى ضرب خط الغاز الروسي واستبداله بخط الغاز القطري الذي سيدخل عائدات مهولة لرأس الشر العالمي وحليفها الصهيوني. والآن وبعد مرور عام ونصف من حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الصهيوني لم تستطع أمريكا والعدو الفرانكفوني والعدو الصهيوني تحقيق أي هدف من أهداف الحرب المعلنة وغير المعلنة واستطاعت قوى محور المقاومة لجم المشروع الصهيوني الأمريكي بل خلقت حالة جماهيرية عربية وعالمية مناهضة للاستعمار بأشكاله الجديدة ووسعت قاعدة العداء للامبريالية العالمية ووسعت قاعدة الوعي لدى الجماهير العربية التي بدأت مفاعيلها منذ الإرهاصات الأولى في الأعوام التي تلت عام 2011. ولم تهدأ حركة الاحتجاجات الشعبية المساندة لمعركة طوفان الأقصى في العديد من البلدان العربية وبدرجات متفاوتة كان للمغرب الدور الأبرز فيها حيث لعبت قوى اليسار المغربي وشخصيات حقوقية ومثقفين دورا بارزا في التصدي لمحاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني وشكلت أطر جماهيرية مساندة لنضالات الشعب الفلسطيني امتدت في كل أنحاء الوطن المغربي متقدمة بذلك على العديد من البلدان العربية الملاصقة لفلسطين ولا زالت هذه القوى والأطر الثقافية والحقوقية والسياسية تقود نضالا ديموقراطيا شكل رافعة حقيقية لنضالات الشعب المغربي وإسنادا جماهيريا لفلسطين.

* كاتب من فلسطين

استغلال نقطة ضعف حركة التغيير، ولوحت ببالونات التكيف مع حركة الشارع فتم إجهاض الحراكات الشعبية بطرق مختلفة، وتم الدفع بموجة «الثورات العربية» وتوجيهها لمحاولة التخلص من الأنظمة المزعجة للغرب الامبريالي والمارقة في النظر الإمبريالي الأمريكي، والدفع كذلك بإجهاض أي بديل ديمقراطي تقدمي بها بإغراقها بالقوى الإرهابية وإدخالها في دوامة الحروب الأهلية لتخويف بقيت الشعوب ودفعها للتراجع وعدم الدفع بالمد الثوري إلى مداه تحت مسمى ودعاية «الأمن في ظل نظام ديكتاتوري أفضل من الحرب الأهلية المكلفة والغير معروفة المآل» وكأن الشعوب ليس أمامها سوى هذين الخيارين البئيسين.

أما في المغرب فقد تم إدماج أحد مكونات الحركة الإسلامية (العدالة والتنمية) في الحكومة بعد تغيير شكلي للدستور في إطار المزيد من تعزيز الحكم الفردي المطلق.

ويمكن الآن ونحن على مشارف الذكرى 14 لحركة 20 فبراير الوقوف على ما يلي من الدروس:

×لقد كانت حركة الشعب يريد وضمنها حركة 20فبراير حركة شعبية جماهيرية عبرت عن الإرادة الشعبية المغيبة التي لم تعد تطيق استمرار هذه الأنظمة الاستبدادية المحتقرة لشعوبها والخانقة لها، كما لم تعد تنطلي عليها مسرحية الانتخابات المزورة وأحزابها المصنوعة.

×لقد أكدت مرة أخرى لمن كان في حاجة إلى تأكيد بأن الجماهير ليست «كتلة هامدة» ولا «جاهلة تماما» رغم كل أنواع القصف والتضليل والتجهيل الذي تتعرض له يوميا عبر وسائل الدعاية المكلفة، وأن الجماهير لها موازينها أيضا في قياس نبض الصراع، وأنها تبحث عن الخلاص السياسي وتدافع عن نفسها بالوسائل المتاحة في ظل الوضع المعقد والموسوم بقمع قوى التغيير ومنعها من تأطير الجماهير وبالمقابل صناعة أحزاب ونقابات ومجتمع مدني على مقاس الأنظمة وضخه بالريع والتمويل، وبالتالي فهي تبدع دوما في أساليب المقاومة.

×أن الأزمة الاقتصادية قد وصلت حدا أفقد النظام وحكوماته الرجعية إمكانية التحكم في نبض الشارع، فالحراكات ما فتئت تتجدد وتتنوع تحت عناوين مختلفة لكن بجوهر واحد، رفض الأوضاع القائمة ورفع مطالب اجتماعية واقتصادية بمضمون سياسي في الغالب (حراك بوعرفة – حراك الريف- حراك جرادة والعديد من الحراكات والنضالات المحلية والفئوية المحتجة ضد الحكرة والغلاء والبطالة والفوارق الطبقية وفساد النخب المحلية ...

×رغم مشاركة مناضلات ومناضلي الحركة التقدمية المناضلة وأحزابها في هذه الحراكات وفي قيادتها في الكثير من الأحيان و دعمها فإن غياب الأداة السياسية للطبقة العاملة (حزب العمال والكادحين) وغياب أوطم و ضعف التوجه الديمقراطي في القيادات النقابية، وضعف الوحدة اليسارية على أرضية برنامج مرحلي استراتيجي كلها عومل حالت دون الدفع بالنضال الجماهيري نحو أفقه في إسقاط الاستبداد، وسمح للنظام بإعادة هيكلة نفسه عبر تعديل الدستور الممنوح وعبر توظيف مكون الحركة الإسلامية في الحكومة وعبر التخويف من مآل الثورات إلى الحرب الأهلية (إعطاء المثل بسوريا ...) وعبر قمع القيادات الفعلية للنضال الجماهيري وتعويضها بتسليط الضوء على بعض الأصوات/الزعامات المشاركة في الحركة وتقديمها على كونها هي القيادات الفعلية للحركة ثم إغرائها و استغلال تذبذبها لتسفيه الحركة الأصيلة.

×أما على الصعيد الذاتي فقد ظل التوجس بين قوى سقف «الملكية البرلمانية» وقوى «المجلس التأسيسي» قائما.

وظل غياب الطبقة العاملة، واللجوء إلى الأساليب الشعبوية (الاعتصام في الميادين) كبديل للإضراب العام أو مصاحب له من أهم المعضلات. كما زاد من تأزيم إمكانية الصمود الانسحاب العملي لبعض مكونات اليسار المناضل ثم الانسحاب المعلن لبعض المكونات الهوياتية في الحركة.

×إن مطالب حركة 20 فبراير في الديمقراطية الشعبية والعدالة الاجتماعية لا تزال قائمة، بل وتزداد راهنية مع اشتداد الأزمة الاجتماعية بفعل السياسة الطبقية للكتلة الطبقية السائدة، مما يطرح على مكونات الحركة مسألتين رئيسيتين:

× تطوير مفهوم «الجبهة الميدانية» أخذا بعين الاعتبار مختلف دروس النضال الديمقراطي في بلادنا ومكوناته المناضلة في سيرورة تحولها التنظيمي والسياسي. وأخذا بعين الاعتبار تطور تجارب الجبهات القائمة وتقييمها والاستفادة من عناصرها الإيجابية للدفع بالعمل الوحدوي نحو الأعلى والدفع بالنقاش العمومي نحو تطارح معضلات البديل الديمقراطي في البلاد.

× الجواب النظري والسياسي والتنظيمي على المعضلات التالية:

– غياب الأداة السياسية للطبقة العاملة، واعتبار مهمة بناء حزب الطبقة العاملة هي مهمة الماركسيين والطلائع العمالية وحلفائهم؛

– تقوية وتوحيد ودمقرطة الحركة النقابية؛

– إعادة بناء أوطم منظمة طلابية موحدة لكل الطلاب.

13 فبراير 2025

سؤال الانتصار والهزيمة بين الشك واليقين

عندما يتسع أفق الوعي الجمعي المقاوم يتقلص معه فضاءات عديدة يتضح فيما بعد أنها كانت متخيلة وحينها نكون أمام ظاهرة اجتماعية من الضروري وضعها في السياق الذي نتجت عنها، ويمكن تناولها بوصفها ظاهرة مجتمعية خاضعة للدراسة والتحليل واستكشاف بواطنها ومدى إمكان تطويرها إلى فعل سياسي اجتماعي أصلاني متنامي.

محمد أبوشريفة*

إن الفعل المقاوم هو بمثابة كائن حي ينمو ويتطور ويبلغ أشده فينتقل من طور إلى آخر ويستقر في تفكير الفرد وسلوكه ثم ينتقل إلى الجموع ليشكل نمطا تلقائيا لتفسير الأحداث وحصانة مناعية بوجه التحديات والمخاطر التي يواجهها المجتمع، وبعد ذلك يتجسد الفعل المقاوم في تيارات وحركات اجتماعية وسياسية ويكبر رويدا رويدا بحكم الانتماء والتجذر وارتباطه العضوي والحيوي بالطاقة الحركية والحيوية المستدامة ليفتح أمامه أبواب التغيير السياسي والاجتماعي.

عشية إعلان وقف إطلاق النار في غزة (19/1/2025)، وإطلاق سراح الأسرى برزت لدى العديد من الأوساط الإعلامية والسياسية والثقافية والمجتمعية تساؤلات حول ماهيّة وتحديد نتيجة ما حدث هل هو انتصار أم هزيمة؟!

وأضحى تساؤلا إشكاليا يستهدف بطبيعة الحال تقييم جبهة المقاومة في غزة طوال (471) يوما من حرب الإبادة البشرية الصهيونية.

وإذا أردنا الحكم على الواقع من خلال النتيجة المادية التي أدت إلى خسائر فادحة وغير مسبوقة في قطاع غزة لا بد لنا بادئ الأمر بتصنيف ظاهرة الفعل المقاوم ضمن سياقها التاريخي والتي تهدف إلى تغيير الوضع القائم ارتباطا بمجرى تطور هذه الظاهرة على أرض الواقع سواء في غزة أو الضفة وبناء عليه نقوم بتحديد فلسفة الوعي الجمعي لهذه الظاهرة بوصفها إفرازا طبيعيا لظروف موضوعية قائمة وسابقة واكتملت تفاعلاتها في سياق مقاومة الاحتلال والتصدي لحرب الإبادة البشرية وما انبثق عنها من فعل تضامني عابر للحدود وذلك لكيفية عمل فلسفة الوعي لإعادة إنتاج منطق المجتمع المقاوم على هندسة الفعل والممارسة الاجتماعية المتقدمة.

وبناء على ذلك ومن البديهي أن سؤال الانتصار و الهزيمة في الحالة الفلسطينية يخضع للفضاء السياسي العام ارتباطا بمعادلة الصراع بين الاحتلال والشعب الفلسطيني، وينطلق من تقاطعات منهجية تتكثف بين الجدل والتفكيك لمفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية وتأثيرها في البنية الذهنية للمجتمع الذي يعاني من الاحتلال منذ 76 عاما.

وعند النظر إلى توظيفات النظم السياسية المؤثرة في الفضاء العام بين طرفي الصراع – الشعب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني- والقدرة على التحكم والسيطرة في هذا الفضاء لإحكام القبضة على الوعي الجمعي المقاوم لمحاصرته وتحبيطه وتيئيسه بمختلف الطرق والأساليب لبث روح الهزيمة في الشخصية المقاومة حينها نكون أمام أشرس وأخطر أنواع المعارك ألا وهي معركة «كي الوعي».

يدهشك الكم الهائل من الآراء المتباينة والمتناقضة فلسطينيا وعربيا بعد طوفان 7 أكتوبر 2023، وتبرز هذه الطبيعة التناقضية لعدة مستويات وسياقات وتحضر في مواقع متعددة منها الفوارق الطبقية الاجتماعية، وطبيعة الأفراد من حيث تباينات الرؤى والأفكار، ومنها أيضا الطبيعة الذاتية لتقلبات المزاج الفردي ومدى قوة تحصين وتمتين البنية النفسية والمعنوية.

> من الضروري إعادة وضع سؤال الانتصار و الهزيمة في سياق أوسع من أجل فهم أفضل وبما يؤمّن إدغامه في سياقاته التاريخية لفهم الحاضر. لذلك فإن الهدف هو مقاربة الانتصار من داخل الزمن كصيرورة واستمرارية وتراكم وتقاطعات، وليس كمصفوفة متوالية من لحظات مجتزأة ومنفصلة بعضها عن بعض.

ولمّا كان المجتمع الفلسطيني في غزة يعاني من الاحتلال منذ نحو خمسة عقود مضت تخللها حصار جائر لمدة سبعة عشر عاما و سبعة حروب عدوانية صهيونية متكررة.

تبيّن أن معظم الطبقات الاجتماعية الغزية تعيش حالة الصبر والصمود وتأمل دائما في تحسن حقيقي لمصيرها رغم خيبة الأمل التي تتكرر باستمرار سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، لذلك يلجأ الوعي الجمعي عند مواجهة المخاطر إلى الثبات في الجغرافية من نافذة التاريخ لكون كل ما تشكّل عبر التاريخ يتحول ويتغير عبر التاريخ. ويمكن اعتبار سؤال الانتصار والهزيمة إحدى علامات بداية التحول والتغير مما يجعلها عتبة يدخل منها التاريخ بكل وثائقه في سردية الصراع وليستمر في ضخ مفاهيم منها ما هو ظاهر ومنها ما هو مخفي ويتقاطع مع راهن المجتمع وحاضره ومستقبله.

وبما أن حركة التاريخ تشهد واقع تراكم الأحداث وتواليها من السكون إلى الحركة فإن التاريخ الفلسطيني لم يعرف يوما الركون والسكينة والجمود، وإنما شهد الكثير من التحولات والتحديات: أي تحدي وتحول قواعد اللعب والأهداف والوظائف والبنى التي يعتمد عليها المجتمع، لذلك ينبغي اختراق تساؤل الانتصار والهزيمة نحو مكونات بنية الوعي المقاوم المؤلفة من القيم التاريخية الوطنية والأطر السياسية الاجتماعية وجوهر علاقتها بالرفض الجمعي للاحتلال ومقاومته، وذلك يحيلنا إلى إمكانية التوصيف السوسيولوجي الهادف إلى تظهير الوعي الجمعي الفلسطيني المقاوم وامتداداته في المجتمع عموديا وأفقيا والكامن أساسا في البنى الذهنية للمجتمع بوصفه انتصارا.

من الضروري إعادة وضع سؤال الانتصار و الهزيمة في سياق أوسع من أجل فهم أفضل وبما يؤمّن إدغامه في سياقاته التاريخية لفهم الحاضر. لذلك فإن الهدف هو مقاربة الانتصار من داخل الزمن كصيرورة واستمرارية وتراكم وتقاطعات، وليس كمصفوفة متوالية من لحظات مجتزأة ومنفصلة بعضها عن بعض.

لنحاول أن نتجاوز القوالب السائدة والنمطية المجردة حول نتائج المواجهة والتي ركزت في معظمها على ظروف المعركة وخصوصيتها وتناولت الحدث وكأنه جديدٌ تماما ومنفصل عن أي جذور تاريخية، كما أن إعادة وضع نتائج المعركة في سياق تاريخي أشمل من شأنه أن يحدث ثغرات في توقعاتنا حول مسار الأحداث ونتائجها وتقييمهاسيما أن واقع الحروب غير المتكافئة التي تخوضها حركات تحرر وطني مقابل قوى احتلالية إقصائية إجرامية تعني الهزيمة فيها نزع إرادة المقاومة والقتال والتحدي عند الشعوب القابعة تحت الاحتلال والقبول بشروط العدو، وفي نظرة إلى المشهد في غزة فإن شيئا من هذا لم يحدث ، ويقينا لندرك أنه انتصار حقيقي وصل إلى نقطة إحداث خلل بنيوي عميق في يقينيات وسرديات العدو الإسرائيلي لن يستطع ترميمها.

* عضو أكاديمية دار الثقافة ومدير تحرير مجلة الهدف

2025-02-11

الحزب الشيوعي السوداني:

رفضاً لاتفاق إنشاء قاعدة عسكرية روسية في السودان

تابعنا بقلق بالغ إعلان وزير خارجية حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، علي يوسف الشريف، عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع روسيا لإنشاء قاعدة بحرية عسكرية على الأراضي السودانية. جاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحفي في موسكو عقب محادثات رسمية مع نظيره الروسي، سيرجي لافروف، حيث أكد الشريف عدم وجود أي عقبات تعيق تنفيذ الاتفاق، في تجاهل واضح لما يمثله هذا المشروع من تهديد مباشر للسيادة الوطنية وللاستقرار الإقليمي.

إن إبرام مثل هذا الاتفاق في ظل الانقسام السياسي والصراع العسكري الذي يشهده السودان، ومن قبل سلطة غير منتخبة، يفتقر إلى أي شرعية قانونية أو شعبية. كما أن غياب الشفافية حول تفاصيل الاتفاق يثير مخاوف جدية بشأن تداعياته الاستراتيجية، لا سيما أنه يعيد إلى الواجهة محاولات القوى الخارجية لاستغلال حالة الضعف التي تمر بها البلاد لترسيخ نفوذها العسكري والاقتصادي.

إن إنشاء قاعدة عسكرية أجنبية على الأراضي السودانية يُعد انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية، ويفتح الباب أمام مزيد من التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة السودان وتجرّه إلى صراعات دولية لا مصلحة له فيها. هذا الاتفاق يخدم مصالح ضيقة لفئات مرتبطة بتحالفات عسكرية واقتصادية تسعى إلى تكريس تبعية السودان لقوى أجنبية على حساب مستقبله وأمنه القومي، ولا يعكس إرادة الشعب السوداني، إذ يتناقض مع أحد أبرز مطالبه في ثورة ديسمبر 2018، الواردة في ميثاقها، والتي تؤكد على ضرورة ابتعاد السودان عن المحاور العسكرية، وإلغاء أي اتفاقيات تتيح وجود قواعد عسكرية أو مراكز استخبارات أجنبية، والنأي به عن أن يكون ساحة لحروب بالوكالة، مما يعرّض شعبه لمخاطر الصراعات المسلحة ويجعله في مرمى نيران القوى الرأسمالية الكبرى ووكلائها المتنافسين على النفوذ وموارد المنطقة والإقليم.

نرفض بشكل قاطع هذا المخطط ونحذر من خطورته على حاضر ومستقبل السودان. كما نناشد جميع القوى الوطنية الحية، من قوى سياسية ومدنية وشبابية، بالتصدي له وإعلاء صوت الرفض لمثل هذه الاتفاقات التي تكرس الهيمنة الأجنبية وتبدد سيادة السودان على أراضيه. إن حماية السودان من التورط في الصراعات الدولية والإقليمية واجب وطني، وعلى الجميع الاصطفاف لمنع فرض أجندات لا تخدم سوى مصالح القوى الخارجية على حساب تطلعات شعبنا في الحرية والاستقلال والتنمية المستدامة.

الحزب الشيوعي السوداني
سكرتارية اللجنة المركزية
14 فبراير 2025م.

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية:

تحرير الأسرى محطة في مسيرة النضال والمقاومة مستمرة حتى كسر القيد بالكامل

شدد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق جميل مزهر في تصريحات صحفية خلال استقبال الدفعة السادسة من الأسرى المحررين في القاهرة، على أن تحرير الأسرى هو انتصار جديد يضاف إلى سجل نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، مؤكدا أن هذه اللحظة تجسد معاني الصمود والتضحية، وتؤكد أن الشعب الفلسطيني لا يخذل أسراه، ولا يتخلى عن حقوقه، وأن المقاومة ماضية في معركتها حتى تحرير كافة الأسرى بلا استثناء.

وقال مزهر: "نحتفي اليوم بتحرركم الذي انتزعتموه بصبركم وثباتكم، وبتضحيات جسام قدمها شعبنا ومقاومته الباسلة، التي جعلت من تحرير الأسرى أحد أهم أهداف معركة طوفان الأقصى. ثقتنا بحريتكم لم تهتز لحظة، فشعبنا الذي يقدّم التضحيات لن يخذل أسراه، ولن يفرط بثوابته وحقوقه، لأن قضية الأسرى كانت وستبقى بندا ثابتا في أجندة المقاومة الفلسطينية، حتى تحريرهم جميعا".

وأشار مزهر إلى أن الأسرى المحررين يعودون إلى الميدان بروح أكثر صلابة، إذ لم تنجح سنوات الاعتقال في كسر إرادتهم، بل زادتهم عزيمة على المضي قدما في درب المقاومة، مشددا على أن الشعب الفلسطيني يرى في كل عملية تحرر للأسرى محطة جديدة في مسيرة النضال الوطني الطويلة، وليس نهاية المطاف، بل خطوة على طريق تحرير كافة المعتقلين وكسر قيد السجون بالكامل.

ووجّه نائب الأمين العام للجبهة تحية إجلال وإكبار إلى كل الأسيرات والأسرى الذين ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال، مؤكدا أن شعبنا الفلسطيني لن يرتاح حتى ينالوا حريتهم كاملة. وأضاف: "هؤلاء الأبطال يقفون في خط المواجهة الأول، يدافعون عن فلسطين بصلابة عزيمتهم، ويدفعون ضريبة الحرية بصبرهم وصمودهم، وكل محاولات الاحتلال لكسر إرادتهم ستفشل كما فشلت من قبل".

وأكد مزهر أن العدو الصهيوني يحاول استخدام الأسرى كورقة ضغط في معركته، لكن المقاومة قلبت المعادلة وفرضت معادلة جديدة تقوم على تحرير الأسرى بالقوة وليس بالمناشدات، وأن الاحتلال رضخ لمطالب المقاومة وأفرج عن الأسرى في هذه الدفعة.

وأشار إلى أن المقاومة، التي جعلت من تحرير الأسرى أحد أهم أولوياتها خلال معركة طوفان الأقصى لن تسمح بأن يبقى أسير واحد داخل زنازين الاحتلال، وستواصل نضالها بكل الوسائل الممكنة حتى تتحطم كل السجون الصهيونية وتُفتح الأبواب أمام كافة الأسرى ليعودوا أحرارًا إلى بيوتهم وأرضهم".

وأوضح مزهر أن تحرر الأسرى يأتي في لحظة مفصلية من تاريخ القضية الفلسطينية، حيث يواصل العدو الصهيوني تصعيده الإجرامي ضد الشعب الفلسطيني في كل مكان من غزة إلى الضفة و القدس ، وفي مخيمات اللجوء، وصولاً إلى المخططات الأمريكية الصهيونية التي تهدف إلى التهجير والتطهير العرقي".

وقال: "نواجه اليوم عدواناً شاملاً يستهدف وجودنا كشعب يترافق مع تصريحات أمريكية صريحة تدعو إلى التهجير الجماعي لشعبنا، وكأن التاريخ يعيد نفسه، في محاولة جديدة لاقتلاع شعبنا كما حدث عام 1948، لكننا نؤكد أن هذه الأرض ليست للبيع ولا للمساومة، وأن شعبنا متجذر فيها كما الزيتون، وعصيّ على الاقتلاع، وإذا كان هناك من يجب أن يرحل فهم سكان هذا الكيان الذين جاؤوا إلينا من كل أصقاع الأرض، وليس أبناء فلسطين أصحاب الحق والأرض والتاريخ".

وأضاف: "ما يجري اليوم هو اختبار لكل أحرار العالم، وخاصة للأمة العربية، التي عليها أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في مواجهة هذه الجرائم الصهيونية، فليس المطلوب اليوم بيانات التنديد والاستنكار، بل اتخاذ خطوات عملية وجريئة تضع حدًا لهذا العدوان".

ودعا مزهر إلى موقف عربي رسمي وشعبي أكثر فاعلية، وترجمة الرفض لمخططات الاحتلال إلى إجراءات واضحة، تشمل فرض ضغوط حقيقية على الاحتلال لوقف عدوانه، والانسحاب من غزة، ورفع الحصار الظالم، وتسريع إعادة الإعمار، والعمل الجاد لإنهاء الانقسام الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية على أسس مقاومة، ووضع استراتيجية مواجهة شاملة ضد الاحتلال".

وطالب القمة العربية القادمة باتخاذ قرارات حازمة تلزم الأنظمة العربية بوقف كل أشكال التطبيع والتعاون مع العدو الصهيوني، وتفعيل كافة أدوات الضغط السياسية والاقتصادية، بما في ذلك وقف أي تعاون عسكري أو أمني مع الكيان الصهيوني، وممارسة ضغوط حقيقية لإجبار الاحتلال على وقف عدوانه، ووقف الدعم الأمريكي المفتوح للكيان الغاصب".

وأكد أن الأمة تمتلك من المقدرات الاقتصادية والسياسية ما يجعلها قادرة على فرض إرادتها، لكن المطلوب هو توظيف هذه المقدرات بفاعلية لصالح فلسطين وقضيتها العادلة، لا أن تبقى رهينة للضغوط الأمريكية والصهيونية".

وفي ختام تصريحاته، جدّد مزهر التهنئة للأسرى المحررين، مؤكدًا أن "تحررركم اليوم هو خطوة على طريق التحرير الشامل، وأن لحظة لقائنا جميعا على أرض فلسطين قادمة لا محالة، عندما تتحطم أسوار السجن الأخير، ويعود كل الأسرى إلى بيوتهم وأرضهم أحرارا شامخين، ونرى فلسطين حرة من البحر إلى النهر، وعاصمتها القدس".

الجبهة الشعبية ترحب بالقرارات الصادرة عن القمة الأفريقية الداعمة لفلسطين ودعوتها لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني

- ترحب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالقرارات المهمة الصادرة عن القمة الأفريقية، التي أكدت دعمها الكامل للحقوق الفلسطينية، واتهمت الاحتلال الصهيوني بارتكاب إبادة جماعية، ودعوتها لقطع العلاقات معه فوراً.

- إن هذه المواقف تعكس تصاعد الوعي بخطورة المشروع الصهيوني، وتؤكد عمق الالتزام الأفريقي بمبادئ التحرر ومناهضة الاستعمار، وإن انجراف بعض الدول الأفريقية في مستنقع التطبيع ما هو إلا حالات شاذة تضرب موقف الإجماع الأفريقي الرافض للاحتلال.

- تدعو الجبهة إلى ترجمة هذه القرارات عملياً عبر فرض العقوبات، وتعزيز المقاطعة الشاملة، ومواصلة الضغط لمحاكمة الاحتلال وقادته على جرائمه، واستخدام كل وسائل الضغط لوقف العدوان على شعبنا.

- إن التحالف التاريخي بين قوى التحرر الأفريقية والثورة الفلسطينية يثبت مجددا أن معركة الحرية واحدة، وأن عزل الكيان الصهيوني بات ضرورة لا تقبل التأجيل.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
-17فبراير/شباط2025-

الأسباب الحقيقية لانخفاض القدرة الشرائية

يفسر الخطاب الرسمي انخفاض القدرة الشرائية بعوامل ظرفية مرتبطة بشكل خاص بالجفاف أو بتقلبات الأسعار في السوق الدولية. هذا التفسير يغفل الأسباب الحقيقية التي تتعلق بالطبيعة الهيكلية. في الواقع، الخطاب الرسمي يعزز القدرية (كون أسباب الأزمة غيبية ومقدرة) بين المواطنين ويتعامل مع الأمور بشكل سطحي.

عزيز شوقي

أولاً، عندما نتحدث عن انخفاض القدرة الشرائية، فإن هذا الانخفاض يمس الغالبية العظمى من السكان، وخاصة العمال، والفلاحين الصغار، والفئات الاجتماعية المتدهورة. لكن وبشكل متزايد، أصبحت حتى الفئات الاجتماعية المتوسطة تعاني أكثر فأكثر.

عندما يتحدث الخطاب الرسمي عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية، يجب أن نذكر أن الانفتاح الاقتصادي للمغرب على السوق الدولية هو خيار سياسي استراتيجي للدولة. تم توقيع أكثر من 60 اتفاقية للتبادل الحر دون أي تقييم. هذا الخيار ينبع من تطبيق المبادئ الأساسية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي هي التجارة الحرة والمزايا التنافسية. في الواقع، إن إدماج المغرب في تقسيم العمل الدولي لا يعود إلى اليوم، بل يعود إلى الفترة الاستعمارية، واستمر بعد الاستقلال الشكلي. هذا الخيار يؤكد الاعتماد الهيكلي على الخارج، خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي الذي يحتفظ المغرب معه بأكثر من 70% من المبادلات التجارية في العالم. داخليا، الروابط غير موجودة بين القطاعات، وخاصة بين الصناعة والزراعة.

وهكذا، فالسؤال الحقيقي هو: ماذا ينتج المغرب للسوق الداخلية؟ ما هي العلاقات الموجودة اليوم بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة بين الصناعة والزراعة، والتي ينبغي أن تشكل العمود الفقري للسيادة الاقتصادية الوطنية؟ الأنشطة الاقتصادية الأكثر أهمية موجهة نحو التصدير. وهذه تشمل الزراعة والصيد، والقطاع الصناعي للفوسفاط والصناعات ذات القيمة المضافة العالية (الإلكترونيات والسيارات والطيران) التي نجدكل المستثمرين فيها تقريباً من الشركات الأجنبية. يتعلق الأمر أساسًا بأنشطة اقتصادية جالبةللعملات الصعبة، بالإضافة إلى عائدات السياحة وتحويلات مغاربة الخارج.

لذا، فإن الاعتماد الاقتصادي والمالي على الخارج هو واقع هيكلي. أمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، والتي تتميز بتعزيز الحمائية، ما الذي سيفعله المغرب؟ وتتجلى الحالة بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية مع ترامب الذي قرر زيادة التعريفات الجمركية من 10% إلى 15% لكندا والمكسيك والصين. وأوروبا، التي تتجه حاليًا نحو اليمين المتطرف، ينتظر أن تشهد نفس المنحى.

غياب بورجوازية وطنية حقيقية لن يسمح للمغرب بتغيير المسار والتكيف مع التوازنات الدولية الجديدة التي هي قيد التشكل. في حال كان هناك رد فعل من المغرب من خلال زيادة التعريفات الجمركية، فمن سيتحمل هذا الارتفاع؟ في ما يتعلق بالضرائب القابلة للخصم الضريبي، ستخصم الرسوم الجمركية من النتيجة المحاسبية للشركات المستوردة الخاضعة للضريبة في مجال الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل (المداخيل المهنية). وهكذا، ستجمع الدولة «الضرائب غير المباشرة» عند الجمارك لكنها ستفقد من حيث الضرائب المباشرة، محليا. وفي النهاية، سيكون المستهلك النهائي هو الذي سيتحمل العبء. والضرائب غير المباشرة شبه غير مرئية، وبالتالي كما يقال «عديمة اللون وعديمة الإحساس»، مثل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك. كلما زاد سعر الاستيراد، زادت هذه الضرائب أيضاً. هذه وجهة أخرى من التضخم يجب توقعها وتنفلت من أعين المستهلكين النهائيين.

علاوة على ذلك، فإن انخفاض القدرة الشرائية له طابع دائم. لقد بدأ بشكل مستمر منذ تطبيق «برنامج التقويم الهيكلي». ما هي النفقات الرئيسية للعامل ذي الدخل المتوسط؟ تمثل تكاليف السكن، على الأقل، ثلث الراتب، سواء بشكل إيجار أو سداد قرض السكن. خلال الستينيات والسبعينيات، كان السكن يمتص أقل من 20% من الراتب المتوسط. مع تدهور التعليم العمومي، أصبحت نفقات التعليم لا غنى عنها. التعليم الخاص، على جميع المستويات، لم يعد بالفعل خيارًا. الإصلاح، الذي بدأ بالكاد خلال السنوات الأخيرة، يبدو أنه متعثر مرة أخرى. ومع متوسط طفلين لكل أسرة، فهناك أيضاً على الأقل، ثلث الدخل المتوسط مخصص لذلك. يبقى ثلث الراتب لمواجهة جميع النفقات الأخرى. أسعار المواد الغذائية لا تتوقف عن الارتفاع. بالنسبة لمعظم المواد الغذائية، فإن قنوات التوزيع متأثرة بشدة بالأنشطة غير المهيكلة المتعددة للوساطة. يمر السردين، «سمك الفقراء»، بين أيدي عدة وسطاء قبل أن يصل إلى المستهلك النهائي (20 إلى 30 درهما للكيلو من السردين لدى البائع بالتقسيط، في بداية هذا العام). «سمك الأغنياء» يأخذ طرقًا أخرى، غالباً باتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث القدرة الشرائية أعلى بكثير، مع سداد بالعملات الصعبة. أصبح المغاربة يستهلكون كمية أقل فأقل من اللحوم، سواء الحمراء أم البيضاء. كما أن أسعار البيض مرتفعة. أسعار الخضروات والفواكه مرتفعة جدًا بالنسبة للغالبية العظمى من المغاربة. تتجاوز «الزيت البلدية» 120 درهمًا للتر، أي ما يقرب من 3 مرات السعر قبل جائحة كوفيد. حتى أسعار البقوليات(légumineuses) ، التي كانت في السابق بديلاً غذائيًا للأسر الفقيرة والمتواضعة، وصلت إلى مستويات مرتفعة (...).

إن تقلبات الأسعار، على المستوى المحلي، لا تحددها السماء ولا السوق الدولية. إنها نتيجة للاختيارات السياسية الرسمية التي تهدف في المقام الأول إلى الدفاع عن مصالح طبقة الكومبرادور تخدم مصالح الرأسمالية العالمية.

ولكن، ما يكمن وراء تآكل القدرة الشرائية هو بشكل خاص عملية تدهور جودة الخدمات العمومية الأساسية، وخاصة التعليم والصحة. وهذان النفقتان، منذ فترة طويلة، قد استهلكتا بشكل عميق دخل «الطبقات المتوسطة» التي يشهد جزء منها عملية تدهور متزايدة.

لقد خففت الزيادات الرمزية الأخيرة في الرواتب قليلا من هذا الاتجاه المستمر نحو انخفاض القدرة الشرائية، الذي تفاقم خلال السنوات الأخيرة بمعدل تضخم متوسط يزيد عن 6%، بل وأكثر من 15% بالنسبة للمنتجات الغذائية. إن غياب آليات الربط والتحديث الدوري للدخول، وخاصة الرواتب والمعاشات التقاعدية، يفسر الفجوة بين الاتجاه المستمر نحو انخفاض الراتب الحقيقي والطابع الاستثنائي والرمزي للزيادات في الرواتب التي تم إقرارها في إطار ما يسمى «الحوار الاجتماعي».

للتكيف مع هذا التطور، كان على الأسر مراجعة أنماط استهلاكها وتقليل، إن لم يكن إلغاء، بعض النفقات الأكثر مرونة. وهذا يشمل تحديدًا شراء الملابس (المنسوجات) والأجهزة الكهربائية/ المعدات/ الأثاث. ولا نتحدث عن الترفيه، الذي أصبح بالنسبة للعديد من الأسر نفقة من الرفاهية. عندما يتحدث الخطاب الرسمي عن «السياحة»، يفهم المغاربة جيدًا أنهم ليسوا معنيين وأن الأمر يتعلق غالبًا بالأجانب. وهذه هي اللغة الإحصائية المعتمدة. تناول الطعام في مطعم أصبح ببساطة حدثا استثنائيًا للأسرة المغربية ذات الدخل المتوسط. هذه «الطبقة المتوسطة»، التي كانت قبل بضع سنوات تستطيع التفكير في رحلة إلى المدن الساحلية للمملكة، أو حتى إلى جنوب إسبانيا أو تركيا، تكتفي اليوم بنزهات قليلة إلى الشواطئ والغابات المحيطة. ومن ثم، يكفي جائحة عالمية جديدة لكي ينهار قطاع السياحة تمامًا. فما فائدة مليارات الدراهم من الاستثمارات العمومية في القطاع السياحي؟

في قاع الهرم، يعيش ثلث السكان «بصعوبة»، بفضل المساعدة الإجتماعية المباشرة (500 درهم/شهريًا). وفقًا للتصريحات الرسمية، فإن عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدة هو 4 ملايين، أي ما لا يقل عن 12 مليون شخص، مع متوسط 3 أشخاص لكل أسرة. في هذه الفترات من البرد القارس، يكتشف المغاربة المغرب الحقيقي، من خلال شاشات التلفزيون، المغرب الذي يعاني سكانه في المناطق المعزولة حيث بالكاد تتمكن الأسر من البقاء على قيد الحياة وتنتظر بفارغ الصبر هذه المساعدة الاستثنائية التي يتم تنظيمها وتنفيذها مع استعراض علني يسيء بشكل خطير إلى كرامة المستفيدين. في هذه الأثناء، يستمر الأغنياء المغاربة في الاستثمار، كأولوية، في أنشطة مضارباتية، دون خلق وظائف أو قيمة مضافة اقتصادية. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لهؤلاء المستوردين / المصدّرين، الذين يتخصصون في الوساطة ويشكلون النواة الصلبة للبرجوازية الكبيرة في المغرب.

علاوة على ذلك، إن مقارنة مستويات الدخل مع البلدان التي لديها علاقات اقتصادية قوية مع المغرب تسمح بتحديد عامل آخر يسحب الأسعار للأعلى. وهذا ينطبق على المغرب مع الاتحاد الأوروبي (UE)، الشريك الأول للمملكة مع أكثر من 70% من المبادلات التجارية. لنأخذ، على سبيل المثال، المنتجات الزراعية. إن مستوى الرواتب أعلى بكثير في دول الاتحاد الأوروبي. الحد الأدنى للأجر في المغرب لا يتجاوز 300 يورو في الشهر. ومتوسط الحد الأدنى للأجر في الاتحاد الأوروبي هو على الأقل 1000 يورو في الشهر، أي أكثر من ثلاثة أضعاف. وبالتالي، فإن المنتج / المصدر للطماطم أو البرتقال في المغرب لديه كل المصلحة في تصدير بضاعته إلى الاتحاد الأوروبي، حيث الطلب كبير وأسعار البيع أعلى. ومن ثم، فإن جزءًا كبيرًا من العرض موجه نحو التصدير. في حين يكتفي الطلب المحلي بما يتبقى في السوق المحلية. والعرض المحلي المتبقي ضعيف، لا من حيث الكم ولا النوع.

بالعكس، لوحظ أنه بالنسبة لبعض المنتجات التي تعاني محليًا من زيادة في الأسعار، يمكن أن تمارس سياسة استيراد نفس المنتجات ضغطًا عكسيًا، بفضل الزيادة الكمية في العرض المحلي من المنتجات المستوردة بأسعار أقل. ولكن، فإن حالات الاحتكار والريع تجعل هذا التأثير على الأسعار المحلية بالنسبة لخفض الأسعار غير فعال. ومع ذلك، حتى لو كان هذا النوع من التدابير يمكن أن يخفف من ارتفاع الأسعار على المستوى المحلي، فإن مشكلة أخرى تنشأ، تتعلق بتفاقم العجز التجاري.

هناك بُعد آخر أقل وضوحًا، ولكنه متزايد الأهمية، يتعلق بتطوير الأنشطة المالية المضاربية. هذه الأنشطة تميل إلى استحواذ جزء متزايد من القيمة المضافة التي تم إنشاؤها على المستوى الكلي. مما يؤثر بشكل تلقائي وسلبي على حصة الفئات الأخرى من الدخل، وخاصة الدخل من الرواتب.

وهكذا، فإن تقلبات الأسعار، على المستوى المحلي، لا تحددها السماء ولا السوق الدولية. إنها نتيجة للاختيارات السياسية الرسمية التي تهدف في المقام الأول إلى الدفاع عن مصالح طبقة الكومبرادور تخدم مصالح الرأسمالية العالمية.

مقاربة للأسس النظرية للحركة الطلابية في ظل المتغيرات الراهنة للجامعة

يهدف هذا المقال لطرح بعض الجوانب النظرية في مفهوم الحركة الطلابية وعلاقتها بالحزب الثوري العمالي أخذا بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على الجامعة ونظام التعليم في القرن 21.
وهي مقاربة تسعى لإعادة الاعتبار لمفهوم الحركة الطلابية وماهيتها وأدوارها المجتمعية، وكذلك نقد بعد الطروحات اليسراوية غير العلمية خاصة في التجربة المغربية، التي أعطت مفهوما أو حجما للحركة الطلابية أكثر من حجمها، وألقت على عاتقها شعارات ومهام ليست من طبيعتها.

سعد مرتاح

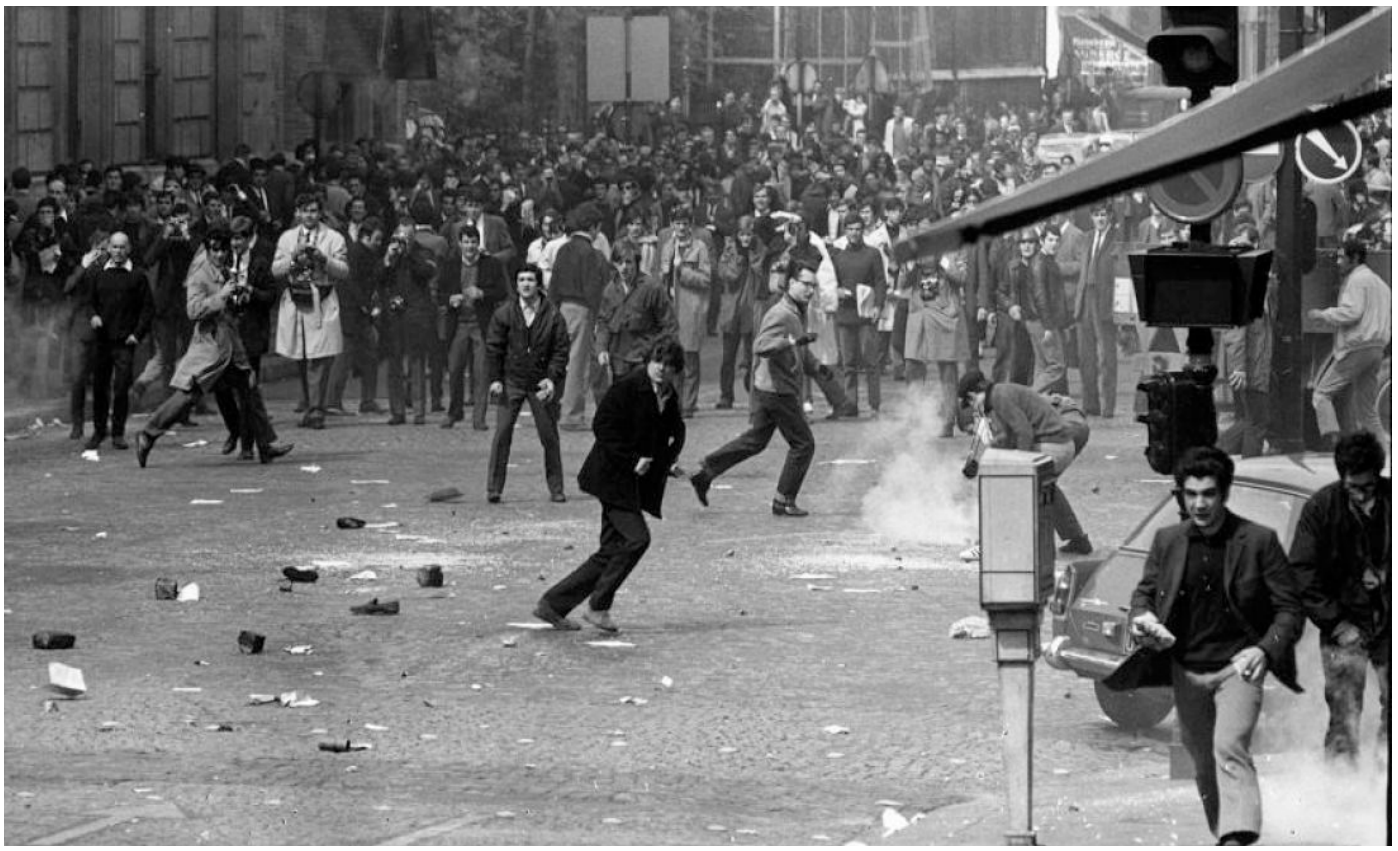

أولا: الحركة الطلابية رافد من روافد التحرر الوطني والأممي

تاريخيا بدأت الحركة الطلابية بمسائل جامعية داخلية ثم أخذت تتجاوز شيئا فشيئا حدود الجامعة وتطرح مواقف سياسية تقدمية في العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية التي لم تكن مرتبطة ارتباطا مباشرا بما كان يجري داخل الجامعة.

فقد تضامنت الحركة الطلابية تاريخيا مع مختلف النضالات التحررية الثورية للشعوب في البلدان النامية، مع كوبا وفيتنام وبلدان الجنوب، كما كانت الحركة الطلابية (خاصة في الدول التي عرفت قيادة التوجهات اليسارية والماركسية للاتحادات الطلابية) في طليعة النضال والتقدم والرقي في المجتمع.

ودور الطلاب كقوة محركة ومبادرة في تقدم المجتمع خطوات للأمام ليس جديدا. فماركس ولينين وفيديل كاسترو وروزا لوكسمبورغ في نهاية الأمر كانوا مثقفين لا عمالا يدويين. غير أن الإقرار بأن الحركة الطلابية عامل مهم للتحرر الوطني والديمقراطي لا يجب أن يؤدي إلى إعطاء الحركة الطلابية مفهوما يفوق حجمها، ففي آخر المطاف نظل أمام حركة جماهيرية المفروض أن تضم بين صفوفها مختلف الطلبة بمختلف توجهاتهم ومشاربهم بغض النظر عن مرجعياتهم الإيديولوجية وخلفياتهم الطبقية.

ثانيا: الجامعة في ظل النيوليبرالية: ما بين فرض التعليم التقني وخلق البطالة

الرأسمالية تتجه اليوم إلى جعل وظيفة الجامعة منحصرة في تكوين الاختصاصيين والتقنيين الذين تحتاجهم الشركات الكبرى، ومنه أعادت إصلاح -تخريب- التعليم العالي في اتجاه وظيفي تقني معتبرة أن أحد أسباب بطء نمو الاقتصادي يتمثل في التعليم النظري في الجامعات على حساب ما هو تقني. فالسعي الحثيث إلى تكييف التعليم العالي لتلبية حاجات عملية هو سعي يجري حفزه بشتى السبل اليوم.

وهي عملية تزيد من درجة إخضاع وظائف الجامعة والبحث العلمي - لا إخضاع الإنتاج للحاجات الإنسانية بل إخضاع الحاجات الإنسانية للإنتاج- لمشروعات محددة لشركات خاصة ومؤسسات الدولة، ففي ظل النيوليبرالية لا يتمتع الطلاب بتعليم جامعي عمومي ويتماشى مع رغباتهم، حيث لا يسمح لهم باختيار الشعب والتخصصات التي تتماشى مع مواهبهم وإنما يجبرون (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية التنميط) على قبول التخصصات والميادين التي تستجيب لمصالح نمط الإنتاج الرأسمالي، وليس لحاجاتهم الخاصة ككائنات بشرية. وهذا ما يؤدي في الأخير إلى فرض مستوى أعلى من الاغتراب على الطلاب فمن وجهة نظر رأسمالية العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، فإنه يجب تقليص حرية الطلاب في القراءة والدراسة وحضور المحاضرات التي يختارونها.

ومن جهة أخرى فإن أقلية ضئيلة جدا من الخريجين اليوم يصبحون موظفين أو حاصلين على شغل قار، فإذا كنا في السابق أمام جامعة تخرج أكثر من 10000 طالب، فإننا اليوم أمام جامعة تخرج سنويا مئات الآلاف أو مليون طالب، وطبعا من البديهي أنه ليس ممكنا لغالبية هؤلاء أن يصبحوا رأسماليين أو قادة إداريين وموظفين حكوميين، لأنه لا يوجد مثل هذا العدد من الموظفين ولا يوجد مثل هذا العدد من المناصب الإدارية في ظل مجتمع واقتصاد السوق، وبالتالي فإن غالبية الخرجين من الطلبة والطالبات اليوم يجدون نفسهم في وضعية البطالة ومشاريع طبقة عاملة جديدة.

ثالثا: في معضلة وجود فصائل طلابية ماركسية مستقلة عن الحزب الثوري

في هذا المحور سيتم تقديم بعض العناصر التي تسائل جدوى وجود طلاب ماركسيين وفصائل طلابية ماركسية مستقلة تماما عن المنظمات والأحزاب العمالية الثورية، فالطالب المناضل الماركسي يظل في الجامعة أربع أو خمس أو ست سنوات كأقصى تقدير، ولا يمكن لأحد التنبؤ بما سوف يحدث له فيما بعد عندما يترك الجامعة.

ففي لحظة تخرجه يبتعد في الغالب عن البيئة الأكاديمية وما يكون لذلك من تبعات خطيرة على مستوى وعيه الاجتماعي ونشاطه السياسي، حيث عندما يترك الطالب المناضل الجامعة، يغدوا أكثر عرضة لضغوط ومشاكل المجتمع الرأسمالي الطبقي غير المنتهية (البطالة، ضرورة البحث عن عمل، الاستقرار الاجتماعي)، وهناك خطر كبير في اندماجه ضمن هذا الوسط الاجتماعي الجديد خاصة أنه غير محصن طالما لا ينتمي لحزب سياسي، وتبدأ عندها في الغالب سيرورة تراجع نشاطه الثوري وتبنيه تدريجيا لمواقف فكرية إصلاحية وليبرالية - رجعية لا تتضمن نشاطا ثوريا.

وبعد سنوات عديدة، في ظل غياب التنظيم الثوري، فإن الغالبية الساحقة من هؤلاء الطلاب المناضلين يبدأون بترديد جملة لعلها تبرر تراجعهم هذا: «الجامعة شيء وخارجها شيء مغاير تماما». متناسين ما كانوا يرفعونه خلال نشاطهم الثوري أثناء الجامعة من شعارات من قبيل الجامعة قلب المجتمع ومعارك الجامعة ومعارك المجتمع متكاملان. ومنه فإن الخطأ ليس في أن الجامعة مختلفة عن الخارج بل الخطأ هو في جهل طبيعة مهام الحركة الطلابية وحدودها وأن بعض الشعارات خاصة ذات الطبيعة الاستراتيجية التي لها سلطة بطبيعة السلطة السياسية البديلة وإن كانت صحيحة فإنها ترفع داخل المنظمات الثورية وليس الاتحادات الطلابية، وأن العمل الثوري يمارس داخل الحزب الثوري، فخلافا لأطروحة هربيت ماركيوز وآخرين فإننا كماركسيين نبدأ في تحليلنا للواقع من أهم تناقض في المجتمع الرأسمالي - في مرحلة النيوليبرالية كما في مراحله السابقة- وهو التناقض بين رأس المال وقوة العمل وهو التناقض الذي يتم الانطلاق منه في بلورة مختلف الاستراتيجيات والتكتيكات.

فمنه للحفاظ على استمرارية النشاط الثوري، لا بد من منظمة أوسع من منظمة طلابية خالصة، منظمة يمكن للطلبة وغير الطلبة العمل فيها معا أي باختصار لا بد من حزب للطبقة العاملة وعموم الكادحين، الطبقة الأكثر ثورية في النظام الرأسمالي، فالتمرد الطلابي وبغض النظر عن أهميته في الصراع فإنه ليس بديلا لتحقيق التغيير المنشود.

في ذكرى استشهاد المفكر حسين مروة

كم متنا... وكم متنا... وكان الكهنة ، خدما للسيف ، منذ المعبد الأول ... وحتى آخر الثورات »

محمود درويش

محمد ايعزة

اليوم (17 فبراير 2025)، تحل الذكرى 38 لاغتيال المفكر الكبير الدكتور حسين مروة على يد مليشيات الغدر وأعداء الفكر والحياة ببيروت صبيحة 17 فبراير 1987، في هجوم تكفيري إرهابي على أفكاره ومواقفه وكتاباته التي نبذ فيها النظام الطائفي و سيطرة لوبيات مالية و عشائرية على مختلف مفاصل المجتمع اللبناني ،ولم تمهله ليختم مشروعه الفكري الضخم (النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية)، الذي زلزل الكثير من يقينيات الفقه المتوارث.

في صباح ذلك اليوم البارد صعد (غلمان كاتم الصوت) إلى شقة المفكر ذو الثمانين عاما ،المصاب بالزكام منذ أيام ، فتشوا عنه في مكتبته ، البهو ، اقتحموا غرفة نومه ، لم يمنعهم سعاله (طريح الفراش) واستفساره البريء عن سبب حضورهم من أن يستلوا مسدساتهم ،ويئدوا الجسد أمام أحفاده ظناً منهم أنهم أسكتوا عقل الشيخ الشيعي الشيوعي (التعبير هنا يعود إليه) الذي اكتشف ماركس في حوزة النجف .

هل كانوا يعرفون حقاً، من هو، هل كان أي منهم قد قرأ له حرفاً، وهل كان أحد قد أنبأهم أن الذين كلفوا بقتله هو واحد من العقول العربية الناضجة، ومن أبرز التنويريين المهتمين بالفكر الإسلامي، أم أن كل ما قيل لهم يومها، هو أن حسين مروة، عدو لطائفته، خارج عن إجماعها لمجرد أنه صاحب فكر مختلف عما «تفكر» فيه؟

حسين مروة لم يستعمل التشهير والتشنيع بحق أحد، لم يدعُ إلى تصفية خصوم ولا أعداء، ولم يكن مشغولا إلا بالتأسيس لفهم جديد حسب موقعه لتاريخ الفكر العربي الإسلامي .

رغم ما قد تختلف معه فيه، فلا يمكن لشخص أن يتجاوز أهميته وفضله في فتح آفاق تساؤل وشغل معرفي ضخم.

وُلد حسين مروة عام 1910 في قرية «حداثا» بقضاء «بنت جبيل» في جنوب لبنان. هاجر إلى العراق عام 1924 قاصداً جامعة النجف ، لدراسة العلوم الإسلامية ، فأنهى دراسته هذه عام 1938. يقول عن تلك الفترة:

«إن دراستي في جامعة النجف الدينية التي استمرت عشرين سنة تقريباً ، أعطتني رصيداً ثقافياً عن التراث من خلال التعامل المباشر والمستوعب له ، هذه الدراسة المباشرة للتراث فتحت أمامي كل صفحاته بشكل معرفي عميق ، فتطور فهمي للنصوص القديمة ، وأصبح جيداً رغم الفارق في المضمون واللغة بينها وبين النصوص الحديثة».

– بدأ حسين مروة الكتابة في وقت

مبكر من أوائل الثلاثينيات في العراق ، فكتب في عدة صحف ومجلات. وفي عام 1949 طُرد من العراق بقرار من حكومة «نوري السعيد» بسبب اشتراكه كتابةً وممارسةً في الانتفاضة الشعبية الوطنية أواخر العام 1948 ضد معاهدة «بورتسموث» البريطانية العراقية. فعاد إلى لبنان ليستأنف نشاطه الفكري ، ليكتب في عدة مجلات موضوعات تتعلق بالتراث .

ترأس تحرير مجلة الطريق الثقافيّة من العام 1966 حتى تاريخ اغتياله كما كان عضواً في مجلس تحرير مجلّة النهج الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. شارك في تأسيس اتحاد الكتاب اللبنانيين في العام 1948.

– من مؤلفاته :

× دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي.
× تراثنا كيف نعرفه.
× دراسات في الفكر والأدب.
× الثورة العراقية.
× قضايا أدبية.
× النزاعات المادية في الفلسفة العربية والإسلاميّة (ثلاثة اجزاء).
× من النجف دخل حياتي ماركس.
× ولدت شيخاً وأموت طفلاً (سيرة ذاتية).

اصدار:

صدر لفوزية عماري باقة من الزهور. تعتبر اولى باكورتها الشعرية تحت عنوان (فتاة حالمة) .

تقديم الاستاذ الحبيب الدائم ربي.

متمنياتنا بالتوفيق للرفيقة فوزية. ومزيدا من التالق.

الذكاء الاصطناعي

مرة شقيق حنظلة

يعروني إحساس غريب كلما لاحظت «هرولة» هؤلاء وأولئك نحو آخر صيحات العالم الافتراضيّ، بصرعات هذا العالم إغراء وإغواء، علما بان سلطة الوسائط تخترقنا، إلا ما كان من قراءات ناقدة، نافذة هنا وهناك. تحاول مساءلة ما أثاره الذكاء الاصطناعيّ (ذ/اص) من توابع وزوابع ليتها كانت نظير ما أبدعه ابن شهيد الاندلسيّ.. والواقع بكفاياته وعيه، وكفايات إرادته متمنّع، عصيّ، لا ينقاد، ومن ثمة لا ينبطح للوصاية، كائنة ما كانت مصادرها.

وعندي أن هذا الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يجيد الرفض، ويحذق النفي، وهذان من نعمه الفضلى، الأثيرة، الثرة، التي مثلت/تمثل خصوصيته واستثنائيته. وكما يرفض الوصاية والإذعان، يرفض كذلك المصادرة..

والمؤسف، المفجع في آن أنّ التلوث، تمثيلا لا حصرا، وثيق الصلة بمراكز البيانات التي يتأسس عليها ذ/اص، وعلى الرغم من التداعيات السالبة، تنسحب الفلسفة، إلا نادرا، من مساءلة ذ/اص، مساءلة ناقدة، وكأنها طلقت المحاجة طلاقا بائنا، البينونة الكبرى، الحاسمة، الفاصلة، منسحبة من حومة الصراع المجتمعيّ.. ولعل مريدي ذ/اص نسوا، أو تناسوا أن الكفاية التدبيرية، والكفاية التفاوضية مما يستأثر به الإنسان إلى جانب الكفاية التخييلية، التخيُّلية.. فما كان من فريق إلا أن اقترح تصالح الإنسان وذ/اص في رصد التطلعات المستقبلية. أقول هذا الذي أقوله، لأنني لا أتصور الفلسفة خارج الثالوث: الأشكلة، المفهمة، المحاجة، بل إنها شغب معرفيّ، منهجيّ يركب المجهول، فلا يستمرئ الدعة، ومسوّغ كلامي أن الفلسفة لا تكف عن أن تسائل ذاتها، أبعد ما تكون عن: الجاهز والناجز. ولن أجتر هنا المَلاحظات الناقدة التي أوردتها في النص الآخر، الذي كتبته: «علاقة التشكيل بالذكاء الاصطناعيّ»، وهي كثيرة، مخاضات ولادتها عسيرة، لا يتحملها من ليس له لا في العير، ولا في النفير.

حسب من يشك/يشكك في مآزق ذ/اص، ومزالقه ما أشار إليه أكثر من تقرير بخصوص أن أنظمة الذكاء الاصطناعيّ (يمكن في أسوإ الحالات أن تشكل تهديدا حقيقيا على مستوى انقراض الجنس البشريّ)، وقد أكد ذلك حتى المغالون في التفاؤل من داخل مناصري ذ/اص أنفسهم، بعد ملاحظات مهندسي «أسلحة الدمار الشامل»، ورعاة ما يسميه «العم» سام (الأمن القوميّ)، و(الأمن السبرنتيكيّ)، من قبيل المخاطر الكارثية حين نفتقد السيطرة على ذلك الذكاء، نحو ما اعترف رئيس Gladstone Ai، التنفيذي: «جيريمي هاريس»..

وعلى الرغم من إغراءات ذ/اص نظير ادعاءات توليد النصوص، ومزاعم تطوير طرائق البحث، بالإضافة إلى «اكتشاف» الأدوية والانصهار النوويّ.. فإن كفة المضاعفات السالبة هي الراجحة؛ إذ يضاعف ذ/اص فرص التمويه والتضليل والمغالطات، مكرسا التمييز، وميسّرا التجسس، وهكذا فإنه لا يتلكأ في خلق كائنات تسبب أمراضا فتاكة لا تبقي ولا تذر، عدا اختراق البُنى التحتية الحساسة، والقائمة طويلة.

×ما العمل؟: لا مندوحة عن استعادة الفلسفة عقلها الناقد، ابتغاء تفعيله في تقويم خلفيات الذكاء الاصطناعيّ، وأبعاده غير الإنسانية، وقل القول نفسه بالنسبة إلى مسؤولية الإعلام الحقيقيّ، اللارسميّ وإن لم يمتلك بعد اليد الطولى في التنوير والتثوير، وفي تقديري المتواضع أن التربية والتكوين لا مناص لبرامجهما ومناهجهما من أن تكون ضاربة بسهم في التوعية و«التحسيس" والتعبئة ضد أي منحى استهلاكيّ، نفعيّ/انتفاعيّ تدعمه الليبرالية المتوحشة.. أما المدعو مجتمعاً مدنيا فهو إلحاقيّ، ذيليّ لا حول له، ولا قوة، عاجز عن أداء رسالته إذا غُيّبت الديمقراطية. ومما يحز في النفس أن المجتمعات الغربية اكتفت بالدعوة إلى عولمة التحذير من مآلات ذ/اص، مقترحة –وبئس الاقتراح – «تحصين المجتمعات «ضد «التغوّل» السرطانيّ، السيبرنتيكيّ، وكأني بها تقتل القتيل وتشارك في تشييعه، كما في القول المأثور.. ثم لا تلبث أن توصي ب «تهيئة تلك المجتمعات»..

يناير 2025.

سعد مرتاح:

الشبيبة المغربية أصبحت اليوم مؤمنة أن الشارع وساحات النضال هي وحدها الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح الشعب

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي يتزامن صدوره مع الذكرى 14 لحركة 20 فبراير المجيدة وخصص ملفه لهذه الذكرى، هو الرفيق سعد مرتاح، عضو المكتب الوطني للشبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي ومناضل حقوقي وباحث في العلوم السياسية. يمارس مهنة الصحافة ومهتم بقضايا الشباب...، نحاوره حول أوضاع الشبيبة المغربية وأدوارها في معركة التغيير...

■ في ذكرى حركة 20 فبراير التي كانت شبابية بامتياز، كيف يبدوا لكم الوضع العام للشباب في المغرب؟

أولا أتوجه بكل الشكر والتقدير لجريدتنا المناضلة على تخصيصها الدائم مكانة مهمة لموضوع الشباب وانشغالاته وواقعه ضمن موادها وأعدادها، خاصة في هذه الذكرى المجيدة.

● جوابا على السؤال، ربما لم يعد يخفى على أحد أن الشبيبة المغربية (عندما أتكلم على الشباب/ات فأنا أقصد الشباب/ات الكادح) تعيش أوضاعا جد متردية على أغلب المستويات وسأكتفي هنا بمستويين أساسيين:

– على المستوى الاجتماعي:

فيما يخص قطاع التعليم: تشير الإحصائيات الحالية أن مجموع الطالبات والطلبة بالتعليم الجامعي، لا يتجاوز المليون و300 ألف خلال الموسم الحالي، وتعكس هذه المعطيات الكمية ضعفا على مستوى ولوج الشابات والشباب المغربي للتعليم الجامعي، حيث أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة من 19 إلى 23 سنة لا تتجاوز 25%. في حين أن بنيات التأطير والاستقبال على مستوى المؤسسات الجامعية لا تستطيع استيعاب حتى هذه النسبة المحظوظة بحيث لدينا فقط 15 جامعة عمومية (تضم أزيد من 210 مؤسسة جامعية)، وهو ما يؤدي إلى الاكتظاظ، ناهيك عن أن فترة كورونا وما بعدها زادت الوضع سوء.

وفيما يخص التشغيل فقد تلاحظ تراجع نسبة الشباب في الوظيفة العمومية، فحسب تقرير حول الموارد البشرية، المرفق لقانون المالية لسنة 2024، إن نسبة الموظفين الشباب دون سن 25 عاما هي أقل من واحد في المائة من مجموع الموظفين/ات وهو رقم كارثي... في حين لا تتجاوز النسبة في صفوف الشباب/ات من 25 إلى 35 سنة 25 في المائة.

بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة، لتتضاعف هذه النسبة خلال فترة كورونا وما بعدها التي عرفت تسريحات بالآلاف في حق الشباب/ات العمال/ات، في تواطؤ للدولة مع جرائم الباطرونا، إذ وصلت مستويات غير مسبوقة تقدر بأزيد من 20 في المئة حسب المعطيات الصادرة عن الإحصاء العام الوطني الأخير.

– على المستوى السياسي والحقوقي:

الشباب اليوم محروم من حرية التعبير والتفكير حيث تعرض الكثير من الشباب/ات للمضايقات والمتابعات والمحاكمات الصورية بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضهم للسياسات المخزنية، آخرها الهجوم على مجموعة من الصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والقيام بحملات اعتقال عشوائية طالت العديد من النشطاء والمناهضين لتطبيع النظام السياسي القائم علاقاته مع الكيان الصهيوني الإرهابي المدان دوليا بتهمة الإبادة الجماعية.

كما أن الشباب اليوم محروم من حقه في

التنظيم فهناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلة، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تنسيقيات الشغيلة التعليمية...) محرومة من وصولات الإيداع القانونية ومن حقها في الوجود القانوني بما فيها روابط التشجيع الالتراس، وأيضا في منعها من تنظيم أنشطتها الإشعاعية والثقافية في القاعات العمومية، فالشبيبة اليوم تعيش قمعا سياسيا خطيرا وممنهجا.

■ ما الأسباب التي يمكن أن تكون وراء هذه الأوضاع؟

● ترجع الأسباب الرئيسية للوضعية الكارثية للشبيبة المغربية أولا إلى اختيارات النظام السياسي المغربي المبنية على المرجعية النيوليبرالية المفروضة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في إطار علاقات التبعية (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...) هذه المرجعية المبنية على سياسة تخلي الدولة عن الخدمات الاجتماعية (خوصة التعليم – تدمير الوظيفة العمومية) ورهن المرافق العمومية الحيوية بيد الرأسمال المحلي والأجنبي، وثانيا في الدعم الذي يتلقاه المغرب في المحافل الدولية (التي أصبحت للأسف في الوقت الحاضر قريبة لحد كبير لصفة الصورية) من طرف الدول الامبريالية كمقابل لتنفيذ المخزن كل اختياراتهم، وهذا هو ما يستغله النظام في الأخير لفرض الدولة البوليسية وتغول أجهزة مخابراته،

وأيضا إلى سبب ثالث راجع إلى أن الهجوم الاقتصادي والسياسي للمخزن على الشبيبة المغربية يأتي في ظرفية تعيش فيها قوى المعارضة الشبيبية أزمة خانقة حيث لم تستطع لحد الآن لا بلورة تنظيمات شبابية قوية لصد هذا الهجوم في أفق الانتقال من ردة الفعل إلى الفعل، ولا في وجود برنامج يمكن أن تتوحد عليه، رغم المجهودات التي بذلناها كشبيبة النهج الديمقراطي العمالي في هذا المجال.

■ كما هو مرسوم في صفحات تاريخ المغرب، كان ولا يزال للشباب القسط الأوفر من المساهمات في معركة التغيير الجذري، غير أن دوره ظل مكبلا بفعل الإقصاء من مناصب المسؤولية ومن قيادة واجهات النضال، ما خلفيات ذلك؟

● لا يخفى عليكم، أن أغلب الانتفاضات التي عرفها التاريخ السياسي المغربي قد ساهم فيها الشباب المناضل، غير أن مساهمته هذه لا تنعكس على تحمله المسؤوليات في واجهات النضال، ولعل ذلك مرده إلى:

– أولا: واقع الشباب الاجتماعي: فكما تعرفون معظم الشباب الكادح ينشأ في واقع مزري (غياب دور الثقافة – غياب محيط ثقافي إيجابي – مناهج تعليمية تكرس الخضوع – إعلام مخزني...) الشيء الذي يؤدي إلى عدم بناءه لشخصية قوية، والشاب يشارك في الاحتجاجات نظرا لأن المطالب المرفوعة فيها تعبر عن حاله مما يجعله يتحمس لها ويساهم فيها، لكن في نفس الوقت، شعوره بالنقص للأسباب المذكورة أعلاه يجعل منه غير واثق بنفسه وغير راض عن ذاته. كما أن العمل النضالي القيادي يحتاج لوجود حيز من الوقت واستقلال مادي (لتفادي ضغط العائلة) لدى الشباب/ات وهو ما لا يمكن أن يكون في واقع أغلب شبابه إما معطل أو يشتغل في مهن الهشاشة التي تتميز بساعات عمل كثيرة وأجور متدنية، وأيام عطلة شبه منعدمة، ما لا يترك الوقت لأي عمل فني أو ثقافي أو سياسي أو مدني جمعوي.

– ثانيا: الزعاماتية التي تعاني منها بعض التنظيمات المناضلة تؤدي إلى عدم إعطاء الثقة للشباب ودفعهم لمناصب القيادة وتوجيههم بشكل يعيد بناء شخصيتهم بل والمؤسف وهذا لاحظناه، أن بعض الزعامات (بما فيها الزعامات اليسارية) تزج بالشباب المنتفض في حساباتها السياسوية الضيقة التي أظن لن تنعكس إيجابا على حركة التغيير بالمغرب.

■ لا يمكن أن نتكلم عن أوضاع الشباب دون الخوض في تجارب نضالية كبيرة وآخرها حركة 20 فبراير المجيدة التي نخلد ذكراها اليوم، فما الدروس المستخلصة منها؟

● كانت حركة 20 فبراير شبابية بامتياز... إلى درجة أن البعض أطلق عليها حركة شباب 20 فبراير، حيث ربما أول حركة احتجاجية (إن استثنينا نسبيا الحركة الطلابية خلال مدها) ينخرط فيها عشرات الآلاف من الشباب/ات دفعة واحدة في عدة مدن، وفي الطابع الشبابي هذا نستخلص أول درس وهو شيخوخة النظام السياسي وشيخوخة خدامه وأحزابه، وثاني درس أستخلصه أن هذه الحركة سطرت لبداية جيل جديد من الشباب/ات رغم ما تعرض له من هجوم مادي ورمزي عنيف، والدرس الأخير وهو الأهم أن الشبيبة المغربية أصبحت اليوم مؤمنة إلى حد بعيد أنه، في السياق السياسي المغربي، الشارع وساحات النضال هي وحدها الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح الشعب.

■ ما دور الشباب في بناء أدوات التغيير جديدة من إطارات جماهيرية إلى مهام بناء الحزب الثوري؟

● كما قلت في المغرب لا يأتي التغيير إلا من الشارع عن طريق النضال، وهذا ما يفرض على الشبيبة المغربية بناء وتطوير إطاراتها الجماهيرية والتطوير هنا يشمل أيضا حتى المستوى التنظيمي فالشبيبة اليوم مطالبة بإبداع صيغ جديدة تلائم العقد الثالث من القرن 21،

كما أن التجربة السياسية المغربية أكدت لنا معطيين، الأول، يستحيل إصلاح النظام المخزني وتخيل عدالة اجتماعية وحرية في إطاره، وثانيا، أن التغيير غير ممكن بدون الطبقة العاملة، الشيء الذي يطرح الآن بقوة ضرورة بناء حزب الطبقة العاملة الثوري، حزب يكون الشباب/ات في قلبه. مما يستدعي من الشباب وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي الانخراط بقوة في حملة الدعاية للحزب العمالي عن طريق التوجه المباشر لأماكن الشباب/ات العامل، وأيضا بالدعاية لهذه المهمة وسط القطاعات الجماهيرية التي تشتغل فيها، وإعادة ترتيب أولوياتها وفق هذه المهام، مع الأخذ بعين الاعتبار المفهوم السديد لـ «حزب الطبقة العاملة» كحزب ثوري تحرري يقطع مع الأفكار والقيم السائدة وسط بعض القوى التقدمية.

حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) بفلسطين:

لن يتنازل شعبنا عن حقه في العودة ولا عن حقه المشروع في المقاومة رغم العدوان الإجرامي على مخيمات اللجوء

من مخيم جنين إلى مخيم جباليا إلى مخيمات الشتات، لن يحيد شعبنا وقواه الحية عن الإصرار على كافة حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرّف، وأهمها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى الديار والتحرر من نير الاستعمار-الاستيطاني الصهيوني لأرضنا.

فلسطين المحتلّة، 12-2-2025 – بالتوازي مع حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها العدو الإسرائيلي ضد شعبنا في قطاع غزة المحتل والمحاصَر، ولو بوتيرة أبطأ، تواصل قوات الاحتلال توسيع عدوانها البرّي والجوي الوحشي على شعبنا في الضفة الغربية المحتلّة، في محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض عبر مزيد من القتل والتهجير القسري في محاولة يائسة لوأد حق عودة لاجئينا إلى الديار.

أسفر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الضفة عن استشهاد أكثر من سبعين فلسطينيا/ة منذ بداية العام الجاري، في الوقت الذي تجاوزت فيه حصيلة شهداء الإبادة الإسرائيلية المستمرّة ضد شعبنا في قطاع غزة أكثر من 48 ألف شهيد بحسب المصادر الرسمية.

من مخيم جباليا إلى مخيم جنين ونور شمس والفارعة وبلاطة، نرى اليوم أبناء وبنات شعبنا الذين هُجّروا قسرياً من أراضيهم المحتلّة عام 1948 يواجهون عدوانًا يذكرنا بالنكبة المستمرة.

ففي الضفة الغربية، عمل العدو الإسرائيلي على تهجير أكثر من 40،000 فلسطيني/ة قسراً من منازلهم في المخيمات بحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وبحسب مصادر صحفية، هُجّر حوالي 90% من أهالي مخيم جنين (البالغ عددهم 16،000) وحوالي 80% من أهالي مخيم طولكرم (البالغ عددهم 14،000) و50% من أهالي مخيم نور شمس (البالغ عددهم 13،000) و50% من أهالي مخيم الفارعة (البالغ عددهم 8،000)، وهذه إحصائيات تقريبية حتى تاريخه.

يأتي هذا العدوان المفتوح ضمن سلسلة من الاعتداءات والممارسات الفاشية الاستعمارية في الضفة الغربية المحتلّة، بما فيها القدس المحتلة، التي يواجهها شعبنا في كافة أماكن تواجده، بدءًا من استمرار التطهير العرقي الممنهج والتوسع الاستيطاني، إلى الإعدامات الميدانية وهجمات ميليشيات المستوطنين، وصولًا إلى الانتهاكات الوحشية ضدّ الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال البالغ عددهم 10،000 أسير بحسب الأرقام المعلن عنها، بينما وصل عدد الأسرى الشهداء إلى 58 شهيدًا، ممّن تمّ الإعلان عنهم، ليشكّل هذا العدد الأعلى منذ عام 1967.

إن استهداف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالذات، سواء في غزة أو في الضفة، وحظر عمل وكالة الغوث هما فرعان لسياسة إسرائيلية ثابتة تهدف إلى تقويض حق العودة إلى الديار، وهو حق أصيل ومستند إلى القانون الدولي وعليه إجماع وطني فلسطيني، بالذات كون اللاجئين (بمن فيهم المهجّرون داخليًا) يشكلون أكثر من ثلثي مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إذ تقوم دولة الاحتلال بتعميق سياسة التهجير القسري التي تهدف إلى تفريغ الضفة الغربية من سكانها الأصليين عبر استعمار الأرض والقتل والاعتقالات الجماعية وهدم المنازل وتجريف الأراضي وحرمان الفلسطينيين من حقهم في العيش على أرضهم. وفي ظلّ استمرار الدعم الغربي غير المشروط للاحتلال، وتواطؤ الحكومات المتخاذلة، بما فيها بعض الأنظمة الاستبدادية العربية.

بات واضحا لشعبنا، ولشعوب المنطقة أيضا، بأن حكومات وشركات (في مجال الأسلحة والتكنولوجيا والطاقة والمال بالذات) الغرب الاستعماري، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هي الشريك الرئيسي في جرائم العدوّ الإسرائيلي بحق شعبنا. كما أصبح جليًا بما لا يدع مجالا للشك بأن تواطؤ المستوى الرسمي العربي وما يسمى بـ«التنسيق الأمني» الفلسطيني-الإسرائيلي، المرفوض كليا من الإجماع الوطني الفلسطيني والذي عبّرت عنه قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، هما أيضا من العوامل الأهم التي سمحت بتمادي العدو الإسرائيلي في جرائمه ضد شعبنا والشعب اللبناني الشقيق وشعوب المنطقة. إن أنظمة الاستبداد والتطبيع والخيانة العربية شريكةً فعلية في الحرب على شعبنا من خلال تحالفاتها العسكرية-الأمنية مع العدوّ الإسرائيلي وخيانتها لقضية فلسطين، القضية المركزية لأمتنا.

تدعو اللجنة الوطنية أبناء وبنات شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجدهم/ن إلى إسناد أهلنا في المخيمات المستهدفة بكافة الوسائل السلمية الممكنة، والانخراط في كل الفعاليات الميدانيّة وحملات المساعدات المختلفة، كما تشدّد على ضرورة تكثيف الجهود في مناهضة التطبيع بأشكاله ومقاطعة إسرائيل على كل المستويات وفي كل الميادين.

كما ندعو أشقاءنا في المنطقة العربية إلى توجيه غضبهم تجاه الإجرام الإسرائيلي بحق شعبنا نحو تصعيد حملات مناهضة التطبيع والمقاطعة للشركات المتواطئة في الجرائم الإسرائيلية وكذلك حملات المقاطعة في كافة الميادين النقابية والعمّالية والتربوية والأكاديمية والثقافية والرياضية وغيرها، والضغط على الحكومات ومراكز القرار من أجل إغلاق سفارات العدو وإنهاء جميع الاتفاقيات التطبيعية والتحالفات العسكرية-الأمنية التي أبرمتها بعض الأنظمة العربية الديكتاتورية مع إسرائيل، وعلى رأسها التجارة العسكرية معها.

من مخيم جنين إلى مخيم جباليا إلى مخيمات الشتات، لن يحيد شعبنا وقواه الحية عن الإصرار على كافة حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرّف، وأهمها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى الديار والتحرر من نير الاستعمار-الاستيطاني الصهيوني لأرضنا.

الرحمة للشهداء، والشفاء العاجل للجرحى، والحرية القريبة لأسرى الحرية.

حدث الأسبوع

كي تعود أمريكا لعظمتها!

محمد الوهابي

إنه لشرف عظيم، يادونالد ترامب، أن يكون أول ضيوفك، في البيت الذي ما ابْيَض يوما، مجرم حرب «عظيم» مايزال الدماء تقطر من أصابعه، حيث تأخذ لكما الصور وتتسابق ميكروفونات العالم لالتقاط كلامكما قبل أن يضيع في الهواء..!

وأي حدث أنسب منه كي يكون فاتحة في مشروعك لإعادة أمريكا إلى عظمتها، من بوابة الإبادة، حيث تلتقيان، إذ لكل مجرم هنوده الحمر!؟

إنه لشرف، وأي شرف، أن تصافح يدك العظيمة، يد مجرم حرب «عظيم»، وتتبادلان نخبا في صحة كل الدماء التي أُريقت والثروات التي نُهبت.. والتي ستراق.. وستنهب !

إن عودة أمريكا إلى عظمتها، من تلك البوابة، يقتضي عودة عن القانون الدولي ومؤسساته ومعه كل المواثيق والمعاهدات... وها أنت، رجُلا لرجُل مع نتانياهو، تقطع الخطوة الأخيرة، وتصرخ باستعلاء ووقاحة: أنا القانون الدولي، والقانون الدولي أنا، ونتانياهو ليس مجرم حرب، بل المجرم طفل تحرش بطائرة مقاتلة.. والويل لمن لم تشمله صفقاتي ! بعدها، ستنصرفان إلى القضم والضم، كي تكبر إسرائيل التي تبدو لك صغيرة، وسط أرض شاسعة يسكنها عرب ضيقو الأفق والأحلام.. فليقزموا، إذن...وكذلك كي تعود امريكا إلى عظمتها، لابد أن تكبر أكثر، وتضم إليها أراضي جديدة، تنشأ منها ولايات أخرى.. وها أنت تبشر.. فأبشر، يا عظيم العصر..! فكلاكما يريد أن يخط اسمه بمداد من خلود في صفحات التاريخ، ويجترح مجدا عظيما لا يزول، سواء نتانياهو الذي يريد أن تولد على يديه إسرائيل الكبرى؛ أو أنت الذي يريد أن يعيد لأمريكا عظمة مفقودة، ويُطوّب عظيما على أمريكا والعالم وحتى الكون.. ولم لا !؟ لقد أصابكما مس من جنون العظمة، ولا علاج، رغم ما وصل إليه الطب عندكم.. ولكم !

وكذلك فكلاكما له ملفات في يد القضاء، ومتابعات مؤجلة، حيث تُهَم عظيمة، كما يليق بالعظماء، تنتظر. لهذا يجب أن لا يسود القانون، سواء في الداخل او الخارج.. فلا حاجة للقانون أو الأخلاق أو كل ما هو نبيل.. مادام يمكن حشر العالم في صفقة قرن ! وتعود أمريك إلى عظمتها.

فأبشر يا لعنة أمريكا، وهي لا تستطيع أن تعود إلى عظمتها !